

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

"العلاقات الروسية الهندية خلال الفترة (2000م-2012م)"

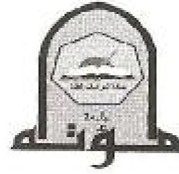
إعداد الطالب
سيف جبر اللصاصمه

إشراف
الأستاذ الدكتور مازن العقيلي

رسالة مقدمة لعـمـادة الدراسـات العليـــــــــــــا
استكمالا لمتطلبات الحصول على درجــــة الماجستيــر
في العلوم السياسية/ قسم الــعلاقـــــات الدوليــــــــة

جامعة مؤتة، 2013

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية لا تُعبر
بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة



MUTAH UNIVERSITY
Deanship of Graduate Studies

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

نموذج رقم (14)

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب سيف جبر اللصاصمة الموسومة بـــ:

العلاقات الروسية الهندية خلال الفترة (2000م- 2012م)

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلاقات الدولية.

القسم: العلوم السياسية.

	التوقيع	التاريخ	
أ.د. مازن أحمد العقيلي		2013/5/16	مشرفاً ورئيساً
د. صداح أحمد الحباشنة		2013/5/16	عضواً
أ.د. عبدالفتاح علي الرشدان		2013/5/16	عضواً
أ.د. محمد سالم الطراونة		2013/5/16	عضواً

عميد الدراسات العليا

أ.د. عبدالفتاح خليفات



MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

مؤته – الكرك – الاردن
الرمز البريدي :61710
تلفون :03/2372380-99
فرعي 5328-5330
فاكس 03/2 375694
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

الإهداء

إلى والدتي حباً وعطاءً دائمين

إلى والدي قدوة ومعلماً

إلى أخوتي وأخواتي

أُهدي عملي المتواضع

سيف جبر اللصاصمه

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي وهبني إيماناً وعلماً وصبراً جميلاً.

لا بد لي أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى أُستاذي الدكتور مازن العقيلي المشرف على رسالتي، الذي منحني كل الوقت والجهد والاهتمام والمتابعة خلال فترة إعداد الرسالة.

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير لأعضاء هيئة المناقشة لتوجيهاتهم التي ستثرى هذه الرسالة بها، ولجهدهم الذي سيتبدى في إنجاز هذا العمل.

وأتقدم بجزيل الشكر والتقدير لأعضاء الهيئة التدريسية في قسم العلوم السياسية جامعة مؤتة وموظفيها.

سيف جبر اللصاصمه

فهرس المحتويات

الملخص

العلاقات الروسية الهندية للفترة 2000-2012

سيف جبر اللصاصمه

جامعة مؤتة 2012

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى طبيعة العلاقات الروسية الهندية منذ عام 2000م إلى عام 2012م، وأهم العوامل والمحددات المؤثرة في العلاقات الروسية الهندية، وذلك بالعودة التاريخية للعلاقات الروسية الهندية، والتعرف إلى أهم مجالات التعاون بينهما .

وقد لجأت في سبيل إتمام هذه الرسالة إلى المناهج البحثية: المنهج الوصفي والمنهج التحليلي والمنهج التاريخي، وقد بينت الدراسة، ما يأتي: إنَّ مستقبل العلاقات الهندية- الروسية في ازدهار وانتعاش وتجدد مستمر، فعلى الرغم من المخاوف الروسية من التقارب الهندي-الأميركي، فإن روسيا الاتحادية تنظر إلى الهند على أنها مكسب إستراتيجيٌّ كبير الأهمية في ظل سعي موسكو إلى إعادة ترتيب علاقاتها وتحالفاتها الإقليمية والدولية.

تشكل صادرات الهند، وأهمها قدراتها التكنولوجية إلى روسيا، أحد أهم مجالات التعاون الاقتصادي، وسبباً في تعميق التعاون الاستراتيجي بين البلدين، واحتل التنسيق في مجال السياسة الخارجية الإقليمية والدولية حيزاً مهمَّاً في العلاقات الثنائية الروسية- الهندية، وازداد أهمية في ظل التطورات التي يشهدها العالم.

وتعمل روسيا والهند على تكثيف جهودهما الرامية إلى تعزيز السلم والأمن الدوليين، ونزع السلاح العام والكامل، وبذل جهود منتظمة وتدريجية لخفض الأسلحة النووية عالمياً، وعدم الانتشار النووي، وتسوية المنازعات بالطرق السلمية.

Abstract

Russian-Indian relations the period 2000-2012

Safe Jaber Al-lasasmeh

Mu'tah University- 2012

This study aimed to identify the nature of Russian-Indian relations since 2000 to 2012, and focus on the most important factors and determinants affecting the Russian-Indian relations, and that the historical return of the Russian-Indian relations, and identify the most important areas of cooperation

and using two approaches; descriptive method and analytical approach, The study showed, as follows: The future of relations between India - Russian prosperity and recovery and renewed constantly, although Russian fears of convergence Indian - American, the Russian Federation consider India as a gain strategically very important in light of pursuit Moscow to reorder their relations and regional and international alliances.

India's exports account for technological to Russia is one of the most important areas of economic cooperation, and the cause of the deepening strategic cooperation between the two countries, occupied coordination in the field of foreign policy, regional and international important part in bilateral relations Russian - Indian, and increased importance in light of the developments taking place in the world.

Russia and India working to intensify their efforts to strengthen international peace and security, disarmament and full year, and make systematic and progressive efforts to reduce nuclear weapons globally, and nuclear non-proliferation, and peaceful settlement of disputes.

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

1.1 خلفية الدراسة

شهدت الاتجاهات الحديثة في الدراسة العلمية للعلاقات الدولية عدة منظورات ساد كل منها مرحلة من مراحل تطور هذه العلاقات، وتبلورت الاختلافات بين هذه المنظورات المتعاقبة، فإذا كانت صورة العلاقات الدولية قد أبرزت تغيرات هيكلية في السياسات الدولية، ، فأخذت الكثير من الدول في عقد الاتفاقيات التي ترى فيها نوعاً من المصالح المشتركة، وأصبحت هذه الاتفاقيات تمثِّلُ دوراً أساسياً في دعم العلاقات الدولية المتميزة بهدف تحقيق المصالح المشتركة، ومن هذا المنطلق فقد تبنت هذه الدراسة العلاقات ما بين روسيا والهند بدءاً من تفكك الاتحاد السوفيتي، وظهور دولة روسيا الاتحادية التي ورثت الكثير من العملاق السابق، الاتحاد السوفيتي، وارتأت روسيا في عقد الاتفاقيات التي ترى فيها مصالح مشركة ومن ضمنها الهند التي تملك البعد السياسي والاقتصادي والعسكري، وما تمتاز به من حدود مشتركة مع روسيا الاتحادية والنظرة المستقبلية للدور الهندي في رسم السياسية الدولية.

فالدولة الروسية ترتبط مع الهند منذ منتصف الخمسينات بعلاقات وثيقة. فقد كانت ترسم الإستراتيجية حيث تعد الهند الحليف المثالي في مواجهة الصين من جانب، والنفوذ الأمريكي التقليدي في باكستان. ومن جانب آخر فالهند كانت تنظر إلى تلك العلاقة باعتبارها المرتكز الاستراتيجي المطلوب لموازنة جارتيها باكستان والصين.

وقد زادت روسيا الاتحادية العلاقة مع جارتها الهند خاصة وأنها ترى في هذه الدولة المصالح المشتركة التي سوف تخدمها وفي تحقيق التوازن الإقليمي والاستقرار في مختلف القطاعات ما بين البلدين لاسيما وإن العلاقات مع الدولتين الأقوى في آسيا سوف تكون ذات أبعاد مستقبلية على تطور المنطقة وزيادة التعاون فيما بينهما حيث أصبحت روسيا الاتحادية دولة متقلة بالأعباء ووريثة الاتحاد السوفيتي حيث سعت على تطوير دورها مع مختلف دول العالم لاسيما مع دول الجوار وخصوصاً الهند وبدأت روسيا في إعادة بناء علاقاتها الدولية مع الدول الكبرى. كما إن مستقبل العلاقات الروسية الهندية تسير نحو المزيد من الازدهار والتطور وتجدد مستمر،

فرغم المخاوف الروسية من التقارب الهندي- الأميركي، فإن روسيا الاتحادية تنظر إلى الهند باعتبارها مكسبا إستراتيجيا شديد الأهمية في ظل سعي موسكو إلى إعادة ترتيب علاقاتها وتحالفاتها الإقليمية والدولية مع مختلف الدول على الرغم من أن موسكو حصلت على بعض التطمينات بخصوص تعميق العلاقات الهندية- الروسية، غير إن ثمة بعض المواضيع التي لم يتمكن الجانبان من حل خلافاتهما حولها. (عبد الواحد،2011)

ومن هذا المنطلق تحاول الدراسة تحليل أهم المتغيرات الدولية التي أثرت على العلاقات الروسية الهندية مع نشأة الدول الوليدة من عام 2000-2012م.

2.1 مشكلة الدراسة

بعد نشأة الدولة الوليدة روسيا الاتحادية أصبحت تبحث على تطوير علاقاتها الدولية لاسيما مع الدولة الجارة الهند في ظل التحديات الجديد مع الانهيار الكبير في جسم الدولة الروسية وخرجت روسيا الاتحادية في ظل ظروف دولية تشوبها الكثير من المشاكل الداخلية والخارجية للدولة الروسية ومن هنا تتمحور مشكلة الدراسة حول التطور في العلاقات الروسية الهندية وظهور روسيا الاتحادية كقوة إقليمية على الساحة الدولية، ومن خلال ما سبق فإن هذه مشكلة الدراسة تتمحور في تحليل العوامل المؤثرة في العلاقات الروسية الهندية، والتطورات المختلفة التي أثرت سلباً وإيجاباً في هذه العلاقات، وآفاق هذه العلاقة. .

3.1 أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في تحليل العلاقات الروسية الهندية خلال الفترة (2000-2012) والتي تم بحثها بشكل كافٍ وكذلك لسد النص في دراسة هذه الفترة من علاقات الروسية الهندية وخاصة وإن روسيا الاتحادية مع تولي الرئيس بوتين والذي سعى إلى توسع وانفتاح روسيا مع الدول المؤثرة على مستوى العلاقات الدولية، حيث تكمن أهمية الدراسة من خلال مجالين هما:

المجال الأول: الناحية العلمية للدراسة:

تعود أهميتها العلمية إلى كونها من الموضوعات الحيوية، التي تتابع التطورات الداخلية والإقليمية والدولية التي أثرت في العلاقات الروسية الهندية، كما أنها يمكن أن تعدُّ مرجعا للدارسين والمهتمين بالعلاقات الروسية-الهندية. كما تعد هذه الدراسة من الدراسات النادرة التي بحثت في العلاقات الروسية الهندية خلال الفترة 2000-2012. كما وتعدُّ رديفاً قوية للمكتبة العربية ومرجعاً للمختصين.

المجال الثاني: الناحية العملية :

كما تبرز الأهمية العملية لهذه الدراسة في تسليط الضوء على التطورات في العلاقات الروسية الهندية فقد بدأت العلاقة تتطور تدريجياً عبر الزيارات الكثيرة المتبادلة بين قيادات هذه الدول، وإبرام العديد من الاتفاقيات التي سعت إلى محاربة الإرهاب، والذي ساهم إيجاباً في توفير الاستقرار السياسي والانتعاش الاقتصادي بين البلدين.

4.1 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في مجمل العلاقات الروسية الهندية للفترة (2000-2012) ومعرفة التوجه الروسي في تعزيز العلاقات مع الجارة الهند حيث تعد روسيا من الدول الكبرى في العالم ومن هذا المنطلق فإن تطوير روسيا علاقاتها مع الهند تتمثل في البعد الاستراتيجي الذي تمثله في الجانب الاقتصادي والعسكري والأمني فقد كان تولي الرئيس بتوتين عام 2000 مقاليد الحكم والذي سعى إلى تقوية النفوذ الروسي مع الدولة الهندية والتي كانت تشوبها بعض الخلافات في بعض القضايا، فتولي الرئيس بوتين والذي سعى إلى تعزيز التوازن مع بين الدوليين في بناء نظرة مشتركة وفي تحقيق التوازن بين العلاقات. (خلف، 1997)

5.1 منهجية الدراسة

تتطلب دراسة السياسة الخارجية والعلاقات الدولية مجموعة من مناهج البحث العلمي التي تفيد بالإحاطة الكاملة بجميع مفردات العلاقة التي تحكم الدول فيما بينها،

وتحدد توجهات السياسة الخارجية للعلاقات الهندية الروسية والآثار المترتبة على هذه السياسات الخارجية لهذه الدول، وستستند هذه الدارسة على المنهج التحليلي حيث يركز هذا المنهج على أهمية الفهم الصحيح للتطورات الدولية، من خلال التعرف إلى دور الدولة وأهدافها، وتسلسل مصالحها وتحليل الظواهر المتكررة في سياسات الأمم الأخرى، فبواسطة التعرف إلى أهداف الدولة، يمكن تصنيف مصالحها وفقا لنظام الأولويات، وترتيبها على هديها، فهناك مصالح يجب أن يدافع عنها بأي ثمن، ومصالح يحافظ عليها في ظروف معينة، ومصالح لا يمكن الدفاع عنها ولا المحافظة عليها، فعلى السياسة الخارجية أن تضع أولاً تسلسلية مصالحها، ثم تدرس الظاهرة في مبادئ سياسات الدول وتصرفاتها، حيث تم استخدام المنهج التحليلي في دراسة تطور وتحليل العلاقات الروسية الهندية بين البلدين من عام 2000 ولغاية 2012. (ابو ناصر، 2012)

6.1 أسئلة الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن التساؤلات التي تدور حول العلاقات الروسية الهندية والتي تنبثق من السؤال الرئيسي للدراسة:

ما هي المتغيرات التي ساعدت روسيا الاتحادية على تطور العلاقات الروسية الهندية خلال الفترة (2000-2012م)؟ وينبثق منها الأسئلة الفرعية الآتية:

1- تطور العلاقات الروسية الهندية من عام 2000 ولغاية 2012؟
2- ما هي العوامل والمحددات المؤثرة في العلاقات الروسية الهندية؟
3- ما مجالات التعاون ومستقبل العلاقات الروسية الهندية؟

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الاطار النظري

يشتمل هذا الفصل على الإطار النظري للدراسة بالإضافة إلى بعض النظريات في العلاقات الدولية والتطرق للدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة.

تعريف العلاقات الدولية:

تعد العلاقات الدولية الأساس التي تبنى عليها في تحقيق المصالح المشتركة، لاسيما الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، عبر عقد الاتفاقيات الدولية التي تخدم الشعبين في توطيد أواصر التعاون المشترك وتحقيق الإزهار النمو والاستقرار العام. كما إنّ دراسة العلاقات الدولية بصورة منهجية وعلمية أصبحت مطلباً مهماً بعد الحرب العالمية الأولى وتزامن هذا المطلب مع رغبة توضيح السياسة الدولية. فقد تعددت تعريف العلاقات الدولية بين الباحثين لتعدد طرائق دراستها وفهمها، وقد اتَّضحَ وجود فجوة بين المصطلح الشائع في الدول الغربية وهو International Relations والترجمة العربية للعلاقات الدولية حيث أتَّضح وجودُ عدة مصطلحات منها International Affairs, International Politics, Foreign Affairs, World Politics(خلف، 1997)

وقد بدأت تعريفات منها بأوصاف ومصطلحات عامة، فمثلا يرى جيمس برايس James Bryce في عام 1922 أنَّ العلاقات الدولية تتناول علاقات الدول فيما بينهما، وقد عرف رينولدز Reynolds العلاقات الدولية بأنها "تُعْنى بدراسة طبيعة وتصريف وآثار علاقات بين أفراد أو جماعات يعملون في مسرح ذي خصوصية تسوده الفوضى"، وقد عرفها فيرالي Virally تعريفاً آخرَ، حيث أشار إلى أنَّ العلاقات العامَّة تربط بين السلطات السياسية التي تحاول التهرب من سلطة سياسية أعلى منها"، (خلف، 1997، ص12). أما ريمون أرون فقد قام بتعريف العلاقات الدولية بأنها تمثل العلاقات بين الوحدات السياسية المستقلة الموجود في العالم"، (حتي، 1985، ص14). أما كوينسي فقد عرفها بأنها "العلاقة بين مجموعات سياسية ذات سلطة مع التشديد

على مكانة الدولة القومية" (خلف، 1997، ص12). وعرَّف جون بورتون العلاقات الدولية بأنها "علم يهتم بالملاحظة والتحليل والتنظير من أجل التفسير والتنبؤ"، ويعرفها ماكيلاند بأنها "دراسة التفاعلات بين أنواع معينة من الكيانات الاجتماعية بما في ذلك دراسة الظروف الملائمة المحيطة بالتفاعلات. وعرفها (عباس، 1996، ص6): "بأنها مجموعة من العلاقات والأفعال وردود الأفعال بين الدول والمنظمات والمؤسسات الإقليمية والدولية، عبر الحدود القومية التي تستقطب اهتمام الأفراد والجماعات والشعوب؛ لأنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالرفاهية العامة، والوفاء بالاحتياجات المادية والمعنوية للمواطنين داخل دولهم وتؤثر تأثيراً مباشراً في أمن العالم واستقراره، بما يجنب الشعوب الحروب والدمار، ويتيح للناس مواصلة جهودهم في التنمية، والإسهام في الحضارة الإنسانية". ويشير ديفيد فايتل إلى أن الموضوع الأساسي لدراسة العلاقات الدولية هو دراسة الحكومات في علاقاتها الخارجية مع الدول الأخرى (توفيق،2000). حيث يشار إلى أنَّ العلاقات الدولية باعتبارها ناتجة عن تفاعلات الدول المختلفة ومبادلاتها، وهذا ما يؤكده مارتن بأنها مجموعة المبادلات التي تعبر الحدود أو تحاول عبورها (العقابي، 1996).

النظرية الواقعية

لا شك في أنَّ المنهج الواقعي في العلاقات الدولية يعود إلى قناعات قديمة، وإلى فترات زمنية بعيدة، وذلك للقناعات الراسخة التي كانت لا تخضع للجدل بين المهتمين، وتؤكد مفهوم القوة بكل أدواتها وتحدد كيفية العلاقات بين الدول والشعوب. وفي العصور الحديثة، كان من أوائل من تحدثوا عن الفلسفة الواقعية المفكر الايطالي مكيافيللي صاحب كتاب الأمير (The Prince) الذي بين فيه أنَّ القوةَ بكلِّ أدواتها السياسية والاقتصادية هي الأساس في ثبات الدولة ومؤسسة الحكم، حتى وصل إلى استبعاد البعد الأخلاقي في السياسة حينما طرح مفهومه الشهير(الغاية تبرر الوسيلة). وتبع ذلك الكاتب توماس هوبز الذي يُعَدُّ من المؤيدين للفلسفة الواقعية تأييداً قويًّا، كما اتضح ذلك في كتابه اللوفتيان LOVIATHAN الذي يؤكد فيه عامل القوة وأثره الواضح في رسم السياسة الداخلية للدول.

وينظر مورجانثو إلى السياسة الدولية على أنها عملية توفيق مصالح بين المصالح القومية للدول. وعليه، فإنَّ فكرة المصالح القومية لا تفترض وجود عالم مسالم، كما لا تفترض حتمية الحرب، وتعني المصلحة القومية: الحفاظ على البقاء القومي، بما في ذلك الدفاع عن الكيان المادي والسياسي والثقافي للدولة، حيث إن هذه المصلحة بالذات تمثل هدفًا أساسيًا لا يمكن التنازل عنه أو المساومة عليه، (مقلد،1987).

أما فريدريك شومان، وهو أحد دعاة المنهج الواقعي في تحليل العلاقات الدولية، فيقول إنَّ النظام الدولي يتكوَّن في صميمه من دول مستقلة قوية وذات سيادة، وتملك المقومات الأساسية للقوة ولا تعترف بوجود سلطة اعلي منها بين الوحدات الدولية، حيث تعمل هذه الدول على تأمين مصالحها القومية بوسائل القتال وضعضعة الأمن والاستقرار للدول الأخرى، حيث يأتي هدف الحفاظ على الذات(Self-Preservation) هدفاً نهائياً، ولا يخضع لأيِّ تحفُّظٍ أو لأيِّ مساومة.

ويُعَدُّ أون ولفرز من الدعاة البارزين للاتجاه الواقعي، حيث يقول: إنَّ القوة لا تكتسب كهدف نهائي في حد ذاتها، وإنما هي مجرد أداة لتحقيق أهداف أبعد منها، ويقول إنَّهُ دون ربط القوة بالأهداف يصعب الحكم على ما إذا كانت الحصيلة المحققة لدى الدول من إمكانيات القوة القومية تقترب من مستوى تلك الأهداف الخارجية التي يتمُّ اختيارها، أم إنَّها تتجاوز ذلك؛ لتصبح نوعًا من الإفراط في استخدام القوة الذي لا تبرره ملابسات الظروف التي تحيط بهذا الاختيار المحدد للأهداف (العقابي، 1996).

وقد تمخضت عن هذه النظرية بعض المبادئ التي ارتكزت عليها ومنها:

أولاً: مبدأ القوة

يعد مصطلح القوة من أكثر المصطلحات التي تستخدم من العلوم السياسية؛ وذلك لقناعة معظم المهتمين والمفكرين بأهمية دور القوة في رسم العلاقات الدولية بين الوحدات الدولية.

ويُعَدُّ عامل القوة عاملاً غير ثابت في المعايير الدولية. فالعلاقات بين الدول التي تتبع معيار القوة، غير ثابتة ودائمًا في تغيُّر مستمر؛ فكثيراً ما يكون صديق اليوم عدو الغد وكذلك العكس، وفي هذا الصدد يقول شوارزنجر:"في غياب مجتمع دولي

شامل، فإن الجماعات داخل النظام الدولي يتوقع منها إن تتصرف على أساس ما تستطيع تحقيقه بالقوة المادية بدل ما يجب إن تعمله من الناحية الأخلاقية، فالقوة ليست نوعا من الشهرة المدمرة".

وقد أكد كثير من المهتمين على رسم أسس العلاقات الدولية، وذلك بالتأكيد على دور الدبلوماسية التي تمنع كثيراً من الصراعات التي قد تحصل بين الدول، والتي في الغالب ما تكون نتيجة الإفراط من قبل بعض الدول في إيجاد أسباب القوة الدافعة إلى إثراء الصراع والصدام والحروب بين الأمم (دورتي، 1985، 15).

ثانياً: مبدأ المصلحة القومية

يرتبط مفهوم القوة بالمصلحة الوطنية ارتباطاً وثيقاً، حيث يرى كثير من المهتمين أن المصلحة الوطنية هي نفسها القوة، وتحليلهم لذلك هو إن الدول في كثير من الأحيان تجعل القوة سبيلاً لتحقيق أهدافها ومصالحهًا، والمصلحة القومية للدولة هي الهدف النهائي المستمر لسياستها الخارجية، فإن السياســـة القوميـــة تكون هي محور الارتكاز، أو القوة الرئيسية المحركة للسياسة الخارجية لأي دولة من الدول فتوافر عوامل القوة لدى كل دولة هو بمثابة مطلب أساسي وهدف تسعى له كل دولة، لأنَّ الواقع يفرض أنَّ العلاقة طردية بين تحقيق المصالح القومية للدول، ومقدار ما تملكه من قوة. وفي هذا المجال يقول المتحمس الأول للنظرية الواقعية (هانز مورجانثو) إن القائد السياسي يفكر ويتصرف طبقا للمصلحة التي هي القوة، والتاريخ يثبت ذلك. حيث تعد المصلحة القومية هي المحددة والضابطة للسياسية الخارجية للدولة، حيث تتمثل بنود المصلحة القومية للدولة بهدف الحفاظ على مصالحها بكافة أشكالها وتكون مصلحة الدولة من خلال:

1. حماية السيادة الوطنية ودعم الأمن القومي وهذا يمثل أولوية للدولة بغض النظر عن قوتها وموقعها وحجمها، بهدف مواجهة التهديدات التي تواجهها من الأطراف الخارجية.
2. العمل على تنمية مقدرات الدولة من القوة، لاسيما في ظل التطورات التي حدثت على التطور الذي حدث على أنواع الأسلحة بكافة أشكالها.

3. رفع المستوى الاقتصادي عن الحد الأدنى، ويعدُّ ذلك هدفاً رئيسيا لسياسة الدولة الخارجية
4. صَوْن الثقافة الوطنية وحمايتها من الأخطار الخارجية التي قد تهددها عبر دعم استقلال وفرض قيود على الهجرة الخارجية بما تمثله من تهديد في ظل وجود ثقافات وعادات تختلف عما هو متبع في الدولة.

2.2 الدراسات السابقة

تعد الدراسات التي تناولت العلاقات الروسية الهندية في حدود علم الباحث قليلة جداً ولم يتم التطرق لها بصورة مباشرة، وفيما يلي بعض الدراسات ذات علاقة بموضوع الدراسة العربية والأجنبية:

وفي دراسة قام بها شيونوي (Chenoy, 2010) بعنوان الهند وروسيا: الحلفاء في النظام السياسي الدولي، حيث تبين أن الهند تسعى للحصول على دور اكبر لنفسها في ظل الاستقرار والمكانة الاقتصادية التي تعيشها وفي هذا السياق من المهم أن ننظر إلى أن العلاقات الهندية الروسية كان لها الأثر القوي في النظام السياسي الدولي عبر من التوافق والثقة المتبادلة والمصالح المشتركة وإلى قوة هذه العلاقات عبر النظرة المشتركة في وجود عالم متعدد الأقطاب يدعم الرؤية والتعايش السلمي بين مختلف دول العالم عبر تعزيز السياسية الخارجية المستقلة لكل دولة. والهند اتجهت نحو زيادة توثيق علاقتها مع روسيا وتوسيع العلاقات بكافة أشكالها مع روسيا حيث عززت كافة الخدمات المتاحة لها من روسيا عبر الاتفاقيات في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والتعاون النووي ورسم سياسة نحو التبادل الطاقة ودراستها دراسة تسعى نحو الاستغلال الأمثل هذه الموارد مع تحسين الظروف الصحية والمعيشة بين البلدين والنظرة المشتركة نحو المصالح المشتركة في مواجهة القضايا التي تهم دول العالم عبر التنسيق وتبادل الخبرات، حيث سعت روسيا أيضا إلى مد الهند بكافة الخبرات التي تتطلبها لاسيما في الجانب الاقتصادي والعسكري بهدف زيادة روابط التعاون بين البلدين.

وفي دراسة قام بها (عبد الواحد،2011) بعنوان "العلاقات الروسية الهندية.. من (التحديثية) إلى بناء عالم جديد" هدفت الدراسة إلى توضيح العلاقات الروسية الهندية، حيث تعمل روسيا منذ سنوات على تعزيز وتوسيع علاقاتها مع الهند، لاسيما في المجال التجاري-الاقتصادي، إلى جانب التنسيق في المجال السياسي، حيث ترى روسيا أن الهند دولة كبرى تملك الحق في شغل مقعد دائم في مجلس الأمن ولاعب إقليمي مهم يجب أخذ مواقفه بالحسبان، ومن المؤشرات الهامة على طبيعة العلاقات السياسية بين البلدين وواقعها ومستقبلها، تكفي الإشارة إلى دعم روسيا الاتحادية لرغبة الهند بشغل مقعد في مجلس الأمن الدولي. فدخول الهند، والبرازيل، إلى هذا المجلس المُتَحكّم بمصير العالم والمُتحكَم به أمريكياً، سيقوي من موقف روسيا دولياً، كما سيساهم في إعادة بناء منظومة العلاقات الدولية بشكل عام. طرح بصورة غير رسمية فكرة تأسيس (مثلث استراتيجي روسي-صيني -هندي) وفي الوقت الذي تبنت فيه الدول الثلاث موقفاً موحداً رافضاً للقصف الأمريكي والبريطاني الجوي للعراق. منذ ذلك الحين أخذت فكرة (المثلث الجيوسياسي) الروسي-الصيني-الهندي تتبلور وتتحول إلى واقع.

ودراسة (الجبور،2008) بعنوان" الدور الروسي في النظام العالمي الجديد 2000-2006م، هدفت إلى تحليل الدور الروسي في النظام الدولي الجديد في عهد الرئيس الروسي السابق فلاديمير بوتين، وقد سلطت الدراسة الضوء على ملامح الدور الروسي في العلاقات الدولية في هذه المرحلة من العام 2000-2006م، التي شهدت فيها السياسة الخارجية الروسية تحولات مهمة في مجال إعادة الهيبة والمكانة والموقع الذي يجب أن تكون عليه السياسة الخارجية الروسية في ظل النظام الدولي الجديد، والتي عبرت عنها مواقف الرئيس الروسي السابق فلاديمير بوتين تجاه الأحداث السياسية على المستوى الإقليمي و الدولي.

وفي دراسة قام بها (الدباينة،2002) ، بعنوان "السياسة الخارجية الروسية اتجاه الوطن العربي بعد انتهاء الحرب الباردة (1991-2001م). هدفت هذه الدراسة إلى بيان ماهية السياسة الخارجية الروسية وتوضيحها، وإجراء المقارنة اللازمة للسياسة الخارجية الروسية ومتغيراتها وتداعياتها تجاه الوطن العربي بعد انتهاء الحرب الباردة

بين عامي (1991-2001م) وفي ظل رئاستي (بوريس يلتسين) و(فلاديمير بويتن) وذلك باعتماد بعض الفرضيات ومن أبرزها: تراجع الأهمية النسبية للوطن العربي في سلم أولويات السياسة الخارجية الروسية في عهد الرئيس الروسي السابق (يلتسين)، وتوجه الاهتمام نحو الغرب والولايات المتحدة الأمريكية لجذب المزيد من المساعدات الاقتصادية.

وعند الحديث عن روسيا الاتحادية عام 2001م بعد عشر سنوات من تفكك الاتحاد السوفيتي، لا بد من أن نرسم خطاً بين وضع روسيا الجيوبوليتكي وموقعها في العلاقات الدولية قبل عام 1990م ومطلع عام 2001م وهذه الفجوة الزمنية أي خلال عشر سنوات فان البعض يصف ما حدث للاتحاد السوفيتي بأنه زلازل أو انهيار وهناك من يصفه بأنه مرحلة انتقالية.

وما تضيفه هذه الدراسة عن الدراسات السابقة هو محاولتها تحليل طبيعة العلاقات الروسية الهندية منذ عام 2000م إلى عام 2012م، وتحليل السياسة الخارجية الروسية، كما تميزت الدراسة بتوضيح إلى أهم المحددات المؤثرة في العلاقات الهندية الروسية والتي سوف تسهم في تطور العلاقات بين البلدين ومستقبل العلاقة بينهما في ظل تعاظم القوة للبلدين، كما تطرقت الدراسة إلى أهم القضايا العالقة بين الطرفين؛ لأن معظم الدراسات السابقة ركزت السياسة الخارجية الروسية في ظل النظام العالمي الجديد. ومن خلال ما سبق فإن هذه الدراسة تسعى في محاولتها تحليل السيناريوهات المستقبلية للعلاقات الروسية الهندية في ظل العلاقات بعد توالي الرئيس بتوتين مقاليد الحكم من العام 2000 ولغاية 2012. وأهم الأسباب التي تعاظمت العلاقات الروسية الهندية خلال تلك الفترة.

الفصل الثالث

العلاقات الروسية الهندية

1.3 السياسة الخارجية الروسية

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وظهور روسيا الاتحادية الوريث للدولة فقد كان الرئيس يلتسين أول رئيس لروسيا الاتحادية، وقد الذي حكم روسيا الاتحادية خلال الفترة من 10 حزيران 1991، ولغاية 31 كانون الأول 1999 وقد قدم استقالته من منصبه بسبب المشكلات الصحية ليسلّم مقاليد الحكم إلى فلاديمير بوتين الذي أصبح رئيسًا للوزراء في آب 1999 م، وفي آذار 2000 م تمكن رئيس الوزراء بوتين من الفوز في الانتخابات الرئاسية.

وبدأت روسيا في إعادة بناء علاقاتها مع كافة الدول، وتبنت سياسية الانفتاح على الحلفاء السابقين مثل الولايات المتحدة، والصين، والاتحاد الأوروبي (EU) في بناء علاقات جيدة ترتكز على المصالح المشتركة بين هذه الدول وروسيا الاتحادية، ومن بين هذه الدول التي وجدت فيها علاقات متينة الدولة الهندية؛ لما لها من روابط وحدود مشتركة، حيث وجدت في السوق الهندي أهمية قصوى حيث تمثل قوة عظمى ومن المفيد تقوية الروابط بين روسيا والهند مع في مختلف القطاعات (Chenoy &Chenoy, 2007).

أصبح للعلاقات الروسية الهندية بعدٌ استراتيجيٌّ عام 2001 بعد عقد أكثر من 80 اتفاقية مشتركة في مختلف القطاعات التي أعطت زخماً سياسياً مشتركاً. وتعطي هذه الاتفاقيات علاقات متعددة الاتجاهات بينهما، وتضع الإستراتيجية السياسية في إطار ثنائي. وهذه الاستراتيجيات التي تحصل عليها الهند بعلاقتها مع روسيا في المجالات التي تُعَدُّ بالغة الأهمية للمصالح الهندية مثل كشمير، وأمن الطاقة، والعلاقات مع الصين وآسيا الوسطى (Chenoy &Chenoy, 2007).

ففي يونيو من العام 2000 سعى بوتين إلى تعميق التوجه في سياسة روسيا الخارجية، وقدم عدة مبادئ لسياسته الخارجية عرفت باسم "مبدأ بوتين" وفى مقدمة تلك المبادئ التركيز على برامج الإصلاح الداخلي على حساب السياسة الخارجية،

وهى الفكرة التي سماها بعض الدارسين بـــ "الأهداف الداخلية التي تلغى أهداف السياسة الخارجية الروسية" من ناحية أخرى، فإن مبدأ بوتين ركز على تطوير دور روسيا في عالم متعدد الأقطاب، لا يخضع لهيمنة قوة عظمى واحدة، والعمل على استعادة دور روسيا في آسيا والشرق الأوسط بشكل تدريجي، وعدم السماح للغرب بتهميش الدور الروسي في العلاقات الدولية (عبدالواحد، 2011). وقد أشار (كاطو،2007) إلى أن السياسة الروسية تركزت على ثلاثة مبادئ:

1- ضرورة إعطاء الأولوية لعملية تطوير دور روسيا في عالم متعدد الأقطاب، لا يخضع لهيمنة قوة عظمى واحدة. فذكر الرئيس فلاديمير بوتين أن "تحديات وتهديدات جديدة للمصالح القومية لروسيا قد بدأت تظهر على الصعيد العالم؛ فهنالك سعي متزايد نحو تأسيس هيكلية عالمية أحادية القطبية تسيطر بموجبها الولايات المتحدة الأمريكية عسكريا واقتصاديا على العالم باستخدام القوة. إن روسيا ستسعى لتحقيق نظام عالمي متعدد الأقطاب يمكنه أن يعكس فعلاً التنوع الموجود في العالم الحديث بمصالحه المتنوعة الكبيرة". ويضيف بوتين: "إن إستراتيجية الفعل المنفرد يمكن أن تؤدي إلى الإخلال باستقرار الوضع الدولي وتشجع سباق التسلح وتسيء للعلاقات المتبادلة بين الدول" ضاربًا مثلاً على ذلك من تطورات الوضع في العراق: "لقد أظهرت التجارب أنه ليس بمقدور أي بلد حتى وإن كان قوياً جداً حل هذه المشكلة أو تلك بشكل انفرادي".

2- العمل على تقوية الروابط مع حلفاء روسيا القدامى، وكذلك مع دول قارة آسيا الفاعلة، وعلى رأسها الصين والهند واليابان، وتجمع الآسيان بصفة عامة والعالمين العربي والإسلامي، وذلك تأكيدا لمصالح روسيا في مجالها الحيوي.

3 - العمل على الالتفاف على توسيع حلف الناتو باتجاه شرق أوروبا خاصة دول شرق أوروبا مع دول شرق آسيا الواقعة على المحيطين الهادي والهندي، وتعزيز التعاون مع دول مجموعة "شنغهاي" تم تأسيسها عام 1996م، وتضم الصين وروسيا وطاجيكستان وكازاخستان وقيرغيزستان، ثم انضمت إليها أوزبكستان عام 2001م. وتهدف هذه المنظمة إلى تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء، ومواجهة الأخطار المشتركة وتنسيق الحرب على الإرهاب

والتطرف، ومواجهة الاضطرابات الداخلية والنزعات الانفصالية، وترسيم الحدود بين روسيا والصين من جهة، وبقية أعضاء المنظمة من جهة أخرى، بما في ذلك تعزيز أمن الحدود وإجراءات الثقة بينهم، والعمل على ضم دول جديدة إليها مثل الهند وإيران وأفغانستان وباكستان.

وعلى ضوء الأهداف السابقة فقد أضاف الرئيس الروسي ثلاثة عناصر للسياسة الروسية ترتكز على المصالح المشتركة بين روسيا والدول الأخرى من هذه الأهداف ما يلي:

أولاً: دعم الترابط بين دول الاتحاد السوفيتي السابق لحماية منطقة دفاعها الأول.

ثانياً: العمل مع الولايات المتحدة في عدة قضايا مثل الحد من التسلح وحقوق الإنسان وغيرها.

ثالثاً: العمل على تقوية علاقاتها مع الصين والهند واليابان بالإضافة إلى دعم بيئتها الأمنية في الشرق الأوسط

وعلى ضوء ما أشارت إليه السياسية الروسية، فإن إبراز أهم ملامح التوجه الجديد في السياسة الروسية وهي(عابدين، 2007):

1. العمل على بناء القوة الذاتية الروسية، والنظر إلى تلك القوة وحدها على أنها المحدد لوضع روسيا في السياسة الدولية، وقد عبَّر بوتين عن ذلك في خطابه أمام البرلمان الروسي في آذار سنة 2005م بقوله إن روسيا دولة تصون قيمها الخاصة وتحميها، وتلتزم بميراثها وطريقها الخاص للديمقراطية وأضاف أنه "لن يتحدد وضعنا في العالم الحديث إلا بمقدار نجاحنا وقوتنا" كما أن روسيا لن تتسامح مع أي محاولة لتغيير الحكم بالصورة التي حدثت في جمهوريات سوفيتية أخرى (مثل جورجيا وأوكرانيا) وفي خطابه في 26 يوليو سنة 2007م، ذكر أن مهمة روسيا هي أن تتصدر ترتيب دول العالم في مجال التكنولوجيا المعلوماتية بحلول سنة 2015
2. معارضة الغزو الأمريكي للعراق سنة 2003 م وأكدت روسيا أنه مخالف لشرعية مجلس الأمن، وفى هذا الميدان نسقت روسيا سياستها مع ما بدا لها أنه معارضة ألمانية ـــ فرنسية للسياسة الأمريكية، وبعد اكتمال الغزو، طالب بوتين

بأن تستكمل لجان التفتيش على أسلحة الدمار الشامل أعمالها وتعلن نتائج جهودها، وهو ما أصرت الولايات المتحدة على رفضه، وذلك بإصرارها على إنهاء عمل تلك اللجان.

انتقد الرئيس الروسي السياسة الأمريكية الأحادية والانفرادية، وطالب بإنشاء نظام عالمي ديمقراطي أي متعدد الأقطاب وبتقوية دور القانون الدولي، وذلك في مقابلة صحفية له في كانون الثاني سنة 2007م وفى خطابه أمام مؤتمر ميونخ للسياسات الأمنية في شباط سنة 2007م، انتقد "الهيمنة الاحتكارية" الأمريكية على السياسة الدولية واتجاه الولايات المتحدة إلى الاستعمال المفرط للقوة، وقدم بوتين مبادرات لحظر نشر أسلحة الدمار الشامل، وإنشاء مراكز دولية لتخصيب اليورانيوم وقد أشار إلى أن الأخطار التي شكلتها النازية لم تختفي، وإنما اتخذت أشكالا جديدة "فأفكار الرايخ الثالث التي تتسم باحتقار البشر، والسعي للهيمنة على العالم مازالت قائمة"، مما يعد إشارة إلى أن الخطر الأمريكي يعادل الخطر النازي وقد بين في خطابه أمام البرلمان الروسي في مايو سنة 2006م، أشار إلى أن ميزانية التسلح الأمريكية تفوق ميزانية التسلح الروسية بخمسة وعشرين مثلا، وبالتالي فإنه على روسيا تسعى إلى تعزيز تواجها العسكري. كما عارض بوتين إنشاء الولايات المتحدة للدرع الصاروخية والمحطة الرادارية في بولندا وجمهورية التشيك، إذ اعتبر أن الدرع والمحطة ليستا موجهتين ضد إيران، وإنما ضد روسيا ذاتها، وردا على المشروع الأمريكي، أعلن في خطابه السنوي أمام الجمعية الاتحادية الروسية في 26 نيسان سنة 2007م عزم روسيا تجميد عضويتها في معاهدة الأسلحة التقليدية في أوروبا سنة 1999م، حتى تقوم دول حلف الأطلنطي بالتصديق عليها وتطبيقها، مما يمهد إلى تحقق الأمن القومي الروسي. وفى 13 حزيران سنة 2007 م، وقع بوتين قانوناً ينص على أن ظروفاً استثنائية تحتم تجميد تطبيق الاتفاقية، واشترطت أن تسحب روسيا قواتها الموجودة في ابخازيا (جورجيا)، والدنيستر (مولدوفيا) للتصديق على المعاهدة وفى الوقت الراهن، تعد الدرع الصاروخية الأمريكية، واتفاقية القوات التقليدية في أوروبا أهم معضلتين في

علاقات روسيا بحلف الأطلنطي وفى تطور مفاجئ. وفي 7 يونيو من العام 2007م اقترح بوتين على الولايات المتحدة المشاركة في استعمال الرادار الروسي الموجود في جابالا في أذربيجان منذ العهد السوفيتى، والهدف من الاقتراح هو اختبار النوايا الأمريكية، فإذا كان الهدف الأمريكي هو رصد الصواريخ المعادية واعتراضها، فإنَّ هذا العرض يمثّل تحقيقاً للهدف، وقد رد بوش على الاقتراح الروسي بما يشبه الرفض، حينما قال إن الاقتراح "واقعي ومبتكر واستراتيجي، ولكن بولندا وجمهورية التشيك هما جزء لا يتجزأ من المنظومة الصاروخية".

3. في يوليو سنة 2007، دخلت روسيا في منافسة مع الولايات المتحدة لتأكيد حقوق السيادة على الموارد النفطية في أقصى شمالي المحيط المتجمد الشمالي ففي هذا الشهر، أرسلت الولايات المتحدة بعثة علمية إلى المنطقة لبحث ما سمته "الفوهات المائية الحرارية" في المنطقة وقد شككت روسيا في هذا الهدف وأرسلت بعثة أكبر إلى المنطقة بدعوى تعيين حدود الجرف القاري الروسي وإثبات أنه يتصل بالأراضي الروسية وقامت البعثة الروسية بوضع العلم الروسي لإثبات سيادة روسيا عليها، وهو ما أدى إلى احتجاج أمريكي حيث ترى الولايات المتحدة وجود حقول نفط وغاز طبيعي في تلك المنطقة، فإنه من المؤكد أن يؤدى إلى تصعيد في التوتر بين روسيا والولايات المتحدة.
4. سعت روسيا إلى تقليص النفوذ الأمريكي في آسيا الوسطى، وطالبت الولايات المتحدة بسحب قواعدها العسكرية من أوزبكستان وقيرغيزستان، وبالفعل نجحت من خلال علاقاتها الجديدة مع أوزبكستان في إنهاء الوجود العسكري الأمريكي في تلك الدول.
5. سعت روسيا إلى بناء مشاركة إستراتيجية مؤسسية مع الصين في إطار منظمة شنغهاى للتعاون، والتي تضم دول آسيا الوسطى عدا تركمانستان، وشمل ذلك مشاركة نفطية لمد خطوط نقل النفط الروسي مع سيبيريا إلى الصين، مع السعي إلى إعطاء المنظمة بعداً عسكريا ففي أغسطس سنة 2007م، أعلن الجنرال بالويفسكى، رئيس الأركان الروسي، ضرورة أن يتم استكمال التعاون

الاقتصادي بين الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون بتنسيق عسكري يشمل بلورة عقيدة عسكرية مشتركة، وهو الأمر الذي تتحفظ عليه الصين.

6. سعت روسيا إلى إعادة تقوية علاقاتها مع دول كومنولث (رابطة) الدول المستقلة، كما قامت بتقوية علاقاتها المؤسسية الأمنية والاقتصادية مع هذه الدول ففي 7 حزيران سنة 2002 م، تم إنشاء منظمة معاهدة الأمن الجماعي بموجب ميثاق كيشناو، وتضم روسيا، ومولدوفيا، وأوزبكستان وأرمينيا، وكازاخستان، وقيرغيزستان، وطاجيكستان، وأذربيجان وكان إنشاء "الجماعة الاقتصادية الأوراسية" في 10 أكتوبر سنة 2000م، وتضم روسيا، وبيلاروسيا، وكازاخستان، وطاجيكستان، وأوزبكستان، وقيرغيزستان. كما ساعد دعم نظمها ضد الحركات السياسية الإسلامية المحلية المعارضة والتي نجحت في إعادة دول آسيا الوسطى إلى حظيرة النفوذ الروسي.

7. سعت روسيا إلى الاضطلاع بدور أقوى في منطقة الشرق الأوسط، وتحول بوتين من سياسة الحياد السلبي إزاء قضايا المنطقة إلى سياسة المبادرات وتمثل ذلك في زيارة بوتين للشرق الأوسط في شباط سنة 2007 م، زار خلالها السعودية، وقطر، والأردن، وأعلن من خلالها أن غزو العراق هو "نموذج للتصرفات الأمريكية الفردية التي تزيد الأمور سوءاً - ودعا إلى عقد مؤتمر إقليمي موسع للشرق الأوسط في إشارة إلى اشتراك سوريا وإيران في حل مشكلات المنطقة بما في ذلك القضية الفلسطينية والتي بينت عبر سياساتها الخارجية إلى ضرورة وجود حل لهذه القضية.

محددات العلاقة الخارجية والداخلية لروسيا الاتحادية:

تسعى سياسة روسيا الاتحادية في التعاطي مع القضايا الداخلية والإقليمية والدولية متمثلة بالطفرة الإنتاجية إلى النهوض في تطوير مجالات الحياة المتعددة من ثروات طبيعية وإمكانيات تقنية، لاسيما قطاع الطاقات البشرية، الاقتصادية، الثقافية، التعليمية، والعسكرية، في التأثير على الساحة الوطنية والدولية، لإعادة الروح القومية بتنظيم هيكلة السياسة الخارجية، بدأت روسيا بالانفتاح على دول العالم بشكل عام، وأوروبا بشكل خاص والتعامل معه على أساس مصالح مشتركة، إلا أن سياسة الغرب

اتجاه تحجيم دور روسيا الخارجية بمساعدة أمريكية، جعلت روسيا تتخذ مواقف العصا والجزرة للتقارب مع حلف الأطلسي كحليف للغرب، ونتيجة لذلك عملت على دخول شراكات تحافظ على حدود وقوة مصالحها، واتخذت سياسة أكثر تشددا في الدفاع عن مصالحها القومية لما تملكه من مقومات تسمح لها بتحقيق مستويات مرتفعة من القوة الداخلية التي تمكنها من ممارسة سياسات خارجية التي تحظى باحترام المنظومة الدولية.

وبعد وصول فلاديمير بوتين إلى السلطة عام 2000م جرت تحولات ملموسة وتطورات واضحة على الاتحاد الروسي في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية داخلياً وخارجياً وهذه التحولات أثرت في العلاقات الدولية؛ حيث اهتمت الإستراتيجية الروسية بالاقتصاد الداخلي وعملية إصلاحه والاستثمار الداخلي والخارجي، وتحسين علاقات الخارجية مع الدول الأسيوية الصاعدة مثل الهند والصين وإيران والمشاركات في المنظمات الاقتصادية والتعاونية الإقليمية والدولية (عبد الحي وآخرون، 2002).

شهدت روسيا الاتحادية في ظل حكم الرئيس بوتين نهضة اقتصادية كبيرة، مما ساعد في تحقيق الاستقرار السياسي الذي ساهم في تفعيل سياستها الخارجية مما مكنها من التخفيف من أعباء ديونها الخارجية ومكنها من تحقيق نوع من الاستقلالية في عملية صنع القرار الخارجي، وقد نجح الرئيس بوتين في استعادة مكانة روسيا في مصاف القوى الكبرى كما أعلن عند توليه السلطة أن روسيا الاتحادية عادت لتمارس دوراً واضحة في القضايا الدولية والإقليمية (الشيخ،2008).

حرص الرئيس الروسي بوتين على حقوق روسيا في استعادتها لدورها وهيمنتها كقوة عظمى على الصعيد العالمي، وأن تتبوأ دوراً رئيسياً في أقطاب دول العالم. وفي 24 يناير 2000 أصدر الرئيس بتوتين وثيقة تتضمن مفهوم الأمن القومي الروسي من خلال مواجهة المخاطر والتحديات الخارجية. وقد قامت الإستراتيجية الروسية على تحقيق أهداف السياسية الخارجية. حيث تعمل على حماية مصالحها الخارجية، بالإضافة إلى تحقيق الاستقرار ودعم جهود التنمية في المنطقة، كما تسعى إلى التنسيق المشترك مع دول العالم الإسلامي لمواجهة التطرف الخارجي.

وفي 24 تموز 2001 أعلن بوتين مستوي علاقات روسيا الخارجية أن سنوات الضعف والمهانة قد انتهت، وطالبت الولايات المتحدة والغرب بأن تعامل روسيا باحترام وكقوة لها مكانتها ودورها العالمي. واتجه بوتين إلى بناء علاقات شراكة مع كل من الصين والهند وقد قدم بوتين تحذيرات مشابهة في خطابه القوي أمام البرلمان في 27 أبريل 2007، حيث انتقد بشدة الولايات المتحدة وحلفاءها الغربيين لافتقارهم للاحترام الواجب لمصالح بلده. ولا سيما أن روسيا تشعر بعدم الارتياح من تنامي علاقات الهند مع الولايات المتحدة التي أكدها اتفاق تاريخي في مجال الطاقة النووية بين البلدين.

وفي 25 تموز عام 2002 أشار الرئيس بوتين إلى تراجع روسيا عن دورها والتزاماتها تجاه الدول السوفيتية السابقة على نحو أتاح الفرصة للغرب وللولايات المتحدة للتدخل في الشئون الداخلية لها. وقال: "إن التغلغل الأمريكي في مناطق النفوذ الروسية يهدد مصالح روسيا وأمنها القومية وقد حاولت في مرحلة انهيار الإمبراطورية السوفيتية الحيلولة دون انفراط عقد الدول السوفيتية السابقة، ولو بصورة جزئية ولكن تدهور الأوضاع الاقتصادية والعسكرية والسياسية، أدى إلى تراجع دور روسيا وعجزها عن تحدي الولايات المتحدة، التي بدأ نفوذها يتزايد في الجمهوريات السوفيتية السابقة ودول أوربا الشرقية.

وفي 25 ديسمبر 2012 وقعت الهند وروسيا على بعض الاتفاقيات والتي تصب في مجملها لصالح الجهود المبذولة لرفع مستوى العلاقات الإستراتيجية والاقتصادية، ومن ضمن الاتفاقيات المبرمة اتفاق لأجل تعزيز الاستثمارات المباشرة.

وقد سعت روسيا لبناء شبكة من العلاقات القوية مع القوى الدولية الصاعدة مثل الصين والهند واليابان، والاستفادة منها في تدعيم نفوذها ومكانتها ومواجهة النفوذ الأمريكي المتزايد في آسيا الوسطي والقوقاز، تواجهها بعض القيود على رأسها وجود العديد من الخلافات ومصادر الصراع فيما بين هذه الدول، فضلاً عن مطامعها في ثروات ومصادر الطاقة بجمهوريات القوقاز وآسيا الوسطي، وهو ما يشكل مصدر قلق للولايات المتحدة، التي تسعى لتدعيم وجودها وعلاقاتها بدول المنطقة(صالح، 2005).

وأكد بوتين أن المبادئ الرئيسية للسياسة الخارجية لروسيا تحقيق وحماية المصالح القومية تبقى السمة الرئيسية دون الدخول في نزاعات أو أي صراع مع الأخر. ولقد حاولت روسيا الاتحادية صياغة سياسة خارجية تلبي المتغيرات المحيطة بها من انتقال إلى اقتصاديات السوق ومحاولة مهادنة الغرب في كسب ودها لجلب المساعدات الخارجية، وهذا ما تتطلب تراجعا واضحا عن سياسة الند للند التي يجب ان تتوافر لأي دولة كبرى تود لعب أدواراً سياسية دولية ذات شان هام، وانطلاقا من هذه الرؤى حاولت روسيا ترتيب أولويات وفرض شروط على الغير في محاولة للاستفادة منها على الصعيدين الداخلي والخارجي، ومن أبرزها :

1. عدم التدخل في محيطها الجغرافي، أي في المجال الجيو-سياسي الذي تعدُّه أساسيا بالنسبة لها وهي المناطق التي كانت تابعة لها تاريخيا لاسيما في الحقبة السابقة للاتحاد السوفياتي المنحل.
2. ضمان الحصول على موقع خاص يمكنها من المشاركة في أي دور لصياغة امن أوروبي باعتباره امرأ حيوياً في قلب حدودها الشرقية، كما تعتبره امرأ يكرس وضعها كدولة كبرى في العالم بعدما ورثت اسميا الدولة العظمى عن الاتحاد المنحل، كما انه بنظرها عدَّ حضوراً لتراث وثقافة ضاربة في التاريخ العالمي.
3. إظهار مفهوم الدولة ذات العمق الجيو-سياسي الهائل لما تمتد أراضيها من منتصف القارة الأوروبية وانتهاءً بحدود آسيا الغربية وما تحتوي من موارد إستراتيجية هائلة تمكنها من حضور سياسي متقدم على المستويين الإقليمي والدولي، ولغايات تطبيق السياسة الخارجية الروسية فلقد حاولت الاعتماد على عدة أمور لتنفيذها ومنها:

1. العضوية الدائمة في مجلس الأمن الدولي، وإقامة العلاقات الودية مع غيرها من الدول وخصوصا الكبرى منها
2. تدهور أوضاعها الاقتصادية، فقد شاركت منذ العام 1991 في اجتماعات مجموعة الدول الصناعية السبع، أي إقامة شبكة من العلاقات ذات الأهداف الإستراتيجي.

3. إقامة علاقات وثيقة مع دول الاتحاد الأوروبي باعتباره شريكا هاما على المستوى التجاري بعدما اعتبرته عدوا أساسيا في الحقبة السوفيتية.
4. الاحتفاظ بالسلاح النووي الموروث والتفاوض عليه لكسب موقع دولي ممتاز، وهذا ما فعلته في التوقيع على معاهدة ستارت "2" في العام 1993 للحد من السلاح النووي رغم عدم توقيع مجلس الدوما عليها.
5. ولضمان تفوقها الجيو- سياسي عمدت إلى إقامة اتحاد الدول المستقلة مع الدول المنسلخة عن الاتحاد المنحل

فقد حاولت السياسة الروسية صياغة سياسة خارجية تتوافق مع الأوضاع الجديدة وتلبي ما يمكن تحقيقه من أهداف إستراتيجية داخلية وخارجية، ومن هنا يمكن ملاحظة حقبتين أساسيتين لجهة تنفيذ هذه السياسة. فقد أصبح الهدف الروسي الرئيسي ينحصر في وضع أسس للتدخل في الشؤون السياسية الدولية، وذلك على أساس احترام مبادئ وميثاق المنظمات الدولية والقانون الدولي والقرارات الدولية المبنية على عدم إثارة الفتن الداخلية الوثنية والطائفية والاقتتال الداخلي كما يحدث في العديد من الدول، هذا يتمثل باسترجاع هيبتها ومكانتها على المستوى الإقليمي والدولي وإرسال رسائل واضحة للكثير من دول العالم بأنها قادرة على التدخل لحماية مصالحها وبعدها الإقليمي، وحلفائها وان تعيد مكانتها ومكتسباتها الإستراتيجية التي فقدتها لمصلحة منافسيها الغربيين والأميريكيين في سنوات ماضية من خلال بروز الحرب الباردة النفطية لأنه هو المحرك الرئيسي في العلاقات بين مختلف دول العالم عامة (ابو ناصر، 2012).

فقد عملت روسيا الاتحادية إلى تقوية روابط السياسية الداخلية، فكان لا بد من ترتيب البيت الداخلي، والسعي على بناء سياسية داخلية بهدف النهوض بمستوى قطاعات الدولة، فكان هدف الرئيس لرؤساء الدولة الوليدة مشترك في تقوية البنية الداخلية الروسية والتي سوف تؤثر بصورة مباشرة على السياسية الخارجية للدولة. فقد كان الربط ما بين السياسية الداخلية والخارجية لهدف رئيس للدولة الروسية بهدف توطيد العلاقات الدولية التي قامت عليها الدولة وارتكزت على حماية المصالح المشتركة بين روسيا والدولة الأخرى، فقد أولت اهتمامها الواسع في عقد الصفقات

التجارية التي سوف تؤدي إلى رفع من المستوى المعيشي للدولة، وقد حققت الدولة الروسية علاقات قوية مع أكثر دول العالم لاسيما مع الجارة الهند والتي ترتبط بها علاقات وثيقة من حيث الاقتصادي أو البعد العسكري أو البعد الأمن الإقليمي، وقد وجدت الدولة الروسية توثيق العلاقات مع الهند لأسباب كثيرة ومن أهمها:

1- البعد الاقتصادي الذي تلعبه الهند مع روسيا بالإضافة إلى الحدود المشتركة بين الدوليتين مع وجود الكثير من القواسم المشتركة بين البلد، كما إن الهند تعد دولة لها كيانها وثقلها الاقتصادي والسكاني والعسكري وذات بعد في بناء العلاقات الدولية.

2- سعت روسيا إلى تقوية العلاقات التجارية معها حيث تعد سوق يتميز بحجمه الكبير والذي سوف يكون سوف مستهلك للبضائع الروسية لاسيما القطاعات النفطية والعسكرية.

3- وجدت في السوق الهندي بعداً في بناء نوع من التحالف الاستراتيجي لما تمثلة الهند من بعد قوي في كافة المجالات ولاسيما كنت عبر عقد الاتفاقيات التي تهدف إلى الفائدة المشتركة.

لقد أصبحت روسيا مؤهلة أكثر من ذي قبل لأن تلعب دورا في السياسة الدولية بعدما شهدت روسيا الكثير من الاستقرار السياسي الداخلي وفي تطورها الاقتصادي، يعود لنهج الابتعاد عن اشتراطات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ويؤكد ذلك على أهمية تحكم الدولة بالاقتصاد والإنتاج والتوزيع بما فيها توزيع الثروة. وعلينا أن لا ننسى أن 60% من حاجة أوروبا للغاز يأتي من روسيا وتستطيع موسكو أن أرادت أن تمنعه عن أي دولة فتهز اقتصادها بعنف وتمتلك روسيا أكبر احتياطي للغاز في العالم. كما ان أوروبا تعتمد على النفط الروسي أيضا، وروسيا تمتلك موارد طبيعية أخرى فتعد روسيا من أكبر الدول الغنية بالثروات الطبيعية، فحاجة اقتصاديات العالم إلى روسيا اليوم هي كبيرة. ولقد ازداد حجم التجارة الخارجية لروسيا في عام 2007 بنسبة 24% وبلغ 580 مليار دولار، وعادل قسط الصادرات في التجارة الخارجية 60% والاستيراد 40%. وتوقفت الحكومة الروسية تماماَ عن طلب أي مساعدات من الولايات المتحدة وباقي دول مجموعة السبع الصناعية الكبرى وبالفعل تحسن أداء

الاقتصاد الروسي كثيراَ منذ عام 2000 بل إنه حقق نمواَ 6.9% خلال الفترة إلى أغسطس 2003 (ابو ناصر، 2012).

كما أسفرت سياسة بوتين خلال فترة حكمه إلى الاستقرار وزاد من رفاهية المجتمع وارتفاع احتياطي البنك المركزي الروسي وتخلص من الديوان الخارجية الكبيرة، وارتفاع موارد صندوق الاستقرار وضمان وحماية البلاد من أي أزمة مالية وزادت مبيعات الأسلحة الروسية للخارج والطاقة النووية وبرامجها، فروسيا تحافظ على القدرات الصناعية والعلمية لها للتنافس على المستوى العالمي مع كافة الدول(الإمارة، 2008).

تطور السياسة الخارجية الروسية

وعلى الرغم من الجهود التي تقوم بها الدولة الروسية تطوير السياسة الخارجية لها مع دول العالم إلا إن هذه السياسات ما زالت تعاني من العديد من المحددات الداخلية والخارجية ومن أهمها:

1. ضعف الدور التي تقوم بها الخارجية الروسية: وهذا ما أشار إليه الرئيس بوتين في 22 تموز من العام 2006 أمام 130 سفيراً من سفراء روسيا بمناسبة تأسيس وزارة الخارجية الروسية بالتقصير في إقامة وتقوية علاقات الصداقة مع دول العالم وبين إن الدبلوماسيين أضافوا نوعاً من الضعف في تقوية العلاقات مع المؤسسات والمجتمع الدولي في تقوية مصالح روسيا.
2. الأزمة الاقتصادية: فقد عانى الاقتصاد الروسي إلى وجود قاعدة أساسية واقتصادية حيث سعى يلتسين إلى التحول إلى الرأسمالية وتحرير التجارة وخفض الأنفاق الحكومي وإصلاح الضرائب لغايات التطوير في الناحية الاقتصادية.
3. ضعف القوى الداخلية : حيث برزت قضية جزر الكوريل مع اليابان بسبب اختلاف الآراء في الاستغناء عن جزر الكوريل في حين رأى البعض الآخر ضرورة دمجها مع الحدود الروسية حيث شكل هذا عاملاً محدداً في تحريك السياسية الخارجية اتجاه اليابان.

4. حلف الناتو: حيث شكل هذا الحلف تهديداً مباشراً لمصالح وأمن روسيا، حيث يهدف هذا الحلف إلى زيادة نفوذه في أوروبا والقضاء عن أي محاولة في الاندماج الروسي مع الدول الأوروبية.

وبناءً على ما سبق، يتضح أنَّه منذ نشوء دولة روسيا الاتحادية فقد أصبحت تبحث عن زيادة انفتاحها على كافة الدول، لاسيما الهند، فقد جرت تحولات على الساحة السياسية الدولية طالت الدولتين الروسية والهندية. وكان لا بد لكلتا الدولتين من البحث في النظام العالمي الجديد عن علاقات دولية تحكم سياسية البلدين وإحداث ورؤية مشركة ساعد على احدث نوعاً من التقارب بينهما في كثير من السياسات والتوجهات والمصالح القومية حيث سعت كافة القيادات الروسية إلى زيادة التعاون الوثيق بينها وبين الهند.

الأمن القومي الروسي

في 24 يناير سنة 2000م صدرت وثيقة موقعة من الرئيس الجديد (فلاديمير بوتين) تتضمن مفهوم الأمن القومي في روسيا الاتحادية من خلال منظومة متكاملة لضمان الأمن للمجتمع والدولة ضد المخاطر الداخلية والخارجية في ظل التأكيد على أن روسيا واحدة من الدول الكبرى التي لها تاريخ عريق وتقاليد ثقافية غنية، وأنها تملك مواقع أوروبية/آسيوية مهمة ذات قدرات علمية وتقنية وعسكرية كبيرة، ومن ثم فهي ستواصل دورها في السياسة الدولية رغم مشكلاتها الداخلية. ولقد أشارت الوثيقة إلى التهديدات والمخاطر التي تواجه الأمن القومي الروسي وتتمثل في الآتي:

1- محاولة بعض الدول والمنظمات الدولية في التقليل من آليات الأمن الدولي كالأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبي.

2- محاولات السعي لإضعاف روسيا سياسياً واقتصاديًا وعسكريًا ودورها في العالم.

3- تقوية الأحلاف العسكرية – السياسية وتوسيع حلف الناتو شرقًا.

4 -إقامة قواعد عسكرية على حدود روسيا.

5- نشر أسلحة الإبادة ومنصات إطلاقها.

6- إضعاف التعاون بين روسيا ورابطة الكومنولث للدول المستقلة والدور التكاملي مع هذه البلدان.

7- نشوب نزعات عسكرية في المناطق القريبة من الحدود الروسية وحدود الرابطة.
8 - الأطماع الأجنبية في الأراضي الروسية.
9- إضعاف روسيا دوليًا بوصفها مركزًا دوليًا مؤثرًا في عالم متعدد الأقطاب والقوميات وإضعاف دورها في أوروبا والشرق الأوسط والقوقاز وآسيا الوسطى والبلدان المطلة على المحيط الهادي.
10- إثارة الإرهاب ضد روسيا وتشجيعه من الخارج لزعزعة الاستقرار فيها.
11- إضعاف روسيا في مجال المعلوماتية ومحاولة عزلها عن هذا السوق.
12- نزوع حلف الناتو إلى استخدام القوة في مواجهة قرارات مجلس الأمن الدولي والإخلال بالوضع الاستراتيجي الدولي كله.
13- محاولات بعضهم إنتاج أجيال جديدة من أسلحة الدمار الشامل وسباق التسلح الجديد.
14- تنشيط الأعمال التجسسية على الحدود الروسية.
15- الضغوط العالمية على روسيا لإضعاف المجتمع الصناعي العسكري.

وعبرت الوثيقة عن رفضها للإستراتيجية الأمريكية للسيطرة العالمية، وتوسع حلف الناتو شرقًا، وعزم موسكو الدفاع عن مكانتها الدولية ومقاومة المحاولات الأمريكية لإضعافها وعزلها.

التعاون الروسي الدولي

تعد أهداف السياسات الروسية والتي تشكل جزءاً من أهدافها العامة التي تضمنت تأكيد أمن البلاد من خلال صيانة سيادتها ووحدتها الإقليمية وتقويتها، وتحقيق مكانة مرموقة على الساحة الدولية عبر الاحترام المتبادل، انطلاقاً من اعتبار روسيا قوة عظمى، وتحتل تأثير في العلاقات الدولية، كما تهدف السياسة الروسية إلى تشكيل نظام عالمي مستقر يساعد على تطوير التنمية داخل روسيا، وطور من اقتصادها ويحسن من مستوى معيشة سكانها، واحترام السياسات الداخلية لكافة الدول مع إقامة علاقات جيدة مع دول الجوار، والسعي على توفير الاستقرار بكافة أنواعه، لاسيما في المناطق المجاورة لها والبحث عن المصالح المشتركة مع مختلف دول العالم تحقيقاً للأمن القومي الروسي.

سعت الدولة الروسية إلى تقوية علاقاتها مع كافة الدول ففي اتجاه العلاقات الروسية الأوروبية، سعت روسيا إلى جني المكاسب الاقتصادية في دول البلطيق وبولندا والاتحاد الأوروبي، كما سعت إلى توطيد العلاقات في مجالات الطاقة والتكنولوجيا، وجذب الخبراء، وبناء السفن في القطب الشمالي، ويأتي تطور العلاقات مع الاتحاد الأوروبي انطلاقاً من الرؤية المشتركة في الكثير من القضايا الإقليمية والدولية، وإعادة الهيمنة الروسية الحديثة والتنافس عالميا (قسطنطين وميخائيل، 2010).

وإلى جانب ذلك فإن روسيا سعت إلى بناء علاقات مع الولايات المتحدة، ففي الخطاب الذي ألقاه بوتين أمام مؤتمر الأمن الذي عقد في ميونخ في فبراير/شباط 2007 شن هجوماً حاداً على السياسة الأمريكية وأتهمها بجر العالم إلى مزيد من الفوضى وعدم الاستقرار، وحملها المسؤولية عن تفجير الأزمات الإقليمية وأكد أن سياسة القطب الواحد أثبتت عجزها وفشلها وخطرها على العالم. وفي العام نفسه أجرت دول معاهدة شنجهاي مناورات عسكرية ضخمة الأولى من نوعها أقيمت المناورات على الأراضي الروسية، وطلبت الولايات المتحدة حضورها كمراقب ورفض طلبها بينما حضرها مراقبون من الهند وإيران. أثارت المناورات قلق ومخاوف الولايات المتحدة الأمريكية. وفي العام ذاته قررت القيادة الروسية في أغسطس/أب السماح للطيران الاستراتيجي الروسي من نوع (تو160) معاودة نشاطه والقيام بدوريات خارج الأجواء الروسية بعد فترة توقف دامت خمسة عشر عاماَ حتى أن طائرتان روسيتان قد اقتربتا ليلة 25-12-2007 من الأجواء الدانماركية بشكل غير مسبوق. ثم أقدمت موسكو على خطوة عملية أخرى ابتداء من 13-12-2007 من جانب واحد على تعليق العمل بمعاهدة الأسلحة التقليدية في أوروبا بينها وبين النيتو وقد صرح الرئيس الروسي بوتين بأن المعاهدة فقدت مغزاها بعد اختفاء حف وارسو(ابو ناصر، 2012).

تشترك روسيا في علاقات مع معظم الدول العربية، حيث كانت من الدول الداعمة للقضايا العربية لاسيما القضية الفلسطينية عبر الزيارات التي قام بها الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات وامتداداً إلى الرئيس محمود عباس، حيث كان آخر

زيارة قام بها عباس إلى روسيا يوم 22 آذار 2013 بهدف تبادل مختلف القضايا بين البلدين، وقد كانت الهند أيضا من المحددات التي ارتبطت بسياساتها الخارجية في حل القضايا عبر الحوار والمفاوضات. وقد اقتصرت العلاقات بين الهند مع الكيان الصهيوني في تبادل التمثيل القنصلي حيث تعاطف الرئيس الهندي نهرو مع القضية الفلسطينية في بناء علاقة جيدة مع العالم العربي، وبعد مؤتمر مدريد في 1991/10/30 بين الفلسطينيين والكيان الصهيوني رفعت علاقتها وتبادل الزيارات بين قيادة البلدين فكانت الزيادة التي قام بها وزير الخارجية الإسرائيلي بيرس إلى الهند في 5/17م1993 أو اتصال مباشر بين البلدين على هذا المستوى إلا أنه مع زيادة العلاقات بين البلدين بقيت الهند داعمة للقضايا العربية لاسيما بعد حرب 1967 (عبدالمنعم، 2005).

أشار (الجاسور،2002) إلى العديد من الثوابت إلى تدعم إحلال السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين ومنها:

1. ضرورة انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي التي احتلها إسرائيل.
2. معارضة الهند لسياسية الاحتلال في الاحتفاظ بالأراضي.
3. تأييد الهند للحقوق المشروعة للفلسطينيين في إقامة دولتهم المستقبلة.
4. تأييد الهند لقرار مجلس الأمن (242) والذي يدعو إلى الانسحاب من الأراضي التي احتلتها إسرائيل.

كما أدانت الكثير من الممارسات التي قامت بها الدولة الصهيونية ضد الشعب الفلسطيني الأعزل، وإعطائه حقوق السياسية. أخذت العلاقات الهندية بعداً بالعلاقات العربية بعد انحياز الهند للممارسات الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني وخاصة بعد عدم التصويت لصالح الحقوق المشروعة لحماية الحقوق الفلسطينية.

أما روسيا فقد كانت دائما حليف قوي لبعض الدول العربية ومناصر للقضية الفلسطينية وأكد ايغور ايفانوف على أن روسيا واجهت دوماً عراقيل ودسائس تستهدف إبعاد روسيا عن المنطقة. لكن السياسة الروسية تتوجه دوماً نحو التقارب مع بلدان العالم العربي.

كما تعرض روسيا على الأقطار العربية التعاون في ميدان الطاقة الذرية السلمية ومشاريع البنية التحتية والزراعة، أما التعاون الاستثماري بين روسيا والدول العربية فلا يزال ضعيفا، إلا إن قلقة الاستثمارات الروسية سيتم تجاوزها، بعد استقرار الأوضاع السياسية داخل بلدان الثورات العربي.

قد تطورت علاقة روسيا مع العالم العربي والإسلامي تدريجياً، امتلكت روسيا علاقة جيدة ومميزة مع النظام العربي الذي أطلق على نفسه النظام الثوري الذي وقع في قلب المعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي، أثناء الحرب الباردة بين القطبين، أما القطب الأخر وقع في المقلب الثاني، وكان بعيد جداً عن روسيا، وحرم من العلاقة معها على مدى 45 عاما، ولكن بعد الأزمة الاقتصادية والأمنية والعسكرية والأخلاقية التي عانت منها روسيا من جرى انهيار الاتحاد السوفيتي، وفقدانها لكل الأصدقاء القدماء، عادت روسيا لتنفتح على العالم العربي وتستفيد من علاقاتها السابقة مع بعض دولها وللمنطقة العربية حظا وافر في الإستراتيجية الروسية الجديدة الذي عمل عليها في حقبة الرئيس بوتين وما زال الرئيس الحالي يعتمدها، وفقا لمصلحة روسيا الاقتصادية والمالية، وفقا لكل خصوصية تمتع بها كل دولة.

ويمكن القول إن وجهات نظر روسيا والبلدان العربية متفقة أو متقاربة حول أهم قضيتين حيويتين. أولاً إن الجانبين يريان ضرورة أن تسلم كل السلطات في العراق إلى العراقيين لكي يستطيعوا المحافظة على سلامة ووحدة أراضي بلادهم وتحقيق الاستقرار. ثانياً إن الجانبين يتطلعان إلى تسوية عادلة لنزاع الشرق الأوسط تستند إلى قرارات مجلس الأمن ومبدأ السلام مقابل الأرض غير أن الدور السياسي الروسي سيتضاءل ما لم تدعمه موسكو بالأفعال الاقتصادية المناسبة مستعينة برجال الأعمال، فالتعاون الاقتصادي مع جميع بلدان المنطقة بلا استثناء هو السبيل لتثبيت الدور الذي تلعبه روسيا في هذه المنطقة(سليم، 2007).

بنيت السياسة الروسية حيال الربيع العربي موقفًا شكل صدمة لكثير من الشعوب العربية، حين اصطفت موسكو إلى جانب النظم العربية داعية إلى الثورة والحرّية. غير أنه بمضي الأحداث، اضطُرت روسيا إلى تغيير مواقفها تكتيكيًا لصالح نهج آخر أكثر مرونة -يجمع بين الشيء ونقيضه- تؤكد فيه روسيا حرصها على

"استقرار" الأنظمة العربيّة، لكنها "ترحب" بالتّعاون مع قوى المعارضة الثورية. قد امتنعت في آذار 2011 عن الموافقة على إيجاد منطقة حظر فوق ليبيا. أما عن علاقة روسيا بإسرائيل فأوضح أن روسيا ترى إسرائيل دولة تتقاسم معها قرباً روحانياً وحضارياً وتراها شريكة تقنية واقتصادية وسياسية، لكنه تحدث عن فتور في السنوات الأخيرة "حيث تفضل القيادة الروسية الجانب العربي والعالم الإسلامي على سياسة مشايعة واضحة لإسرائيل.

أكد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين على وجود هدف مشترك لروسيا والهند، وهو جعل العالم الذي نعيش فيه أكثر عدلا وديمقراطية وأمنا. كما جدد العزم من أجل العمل لتسوية المشكلات العالمية والإقليمية، ومن بينها أوضاع الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان(شلهوب، 2007).

2.3 السياسية الخارجية الهندية

سعت الهند كأي دولة أخرى في تحديد وجهتها في السياسية الخارجية بهدف الحفاظ على مصالحها واضطرت الهند إلى رفع مستوى نشاطها الدبلوماسي عالمياً، لمواجهة التوترات الأمنية المتصاعدة لاسيما مع الولايات المتحدة الأمريكية وكانت ترجمة لهذا الاندماج الزيادة التي قام بها بل كلينتون للهند عام 2000 وتوالت الاتفاقيات مع الدولتين عبر عقد اتفاقية الدفاع المشترك في ظل الرئيس بوش فكانت رئيس الوزراء الهندي مانموهان سينج لواشنطن في يوليو 2005 بداية تفعيل أجواء التقارب بينهما. ذلك أنها تمخضت عن اتفاقهما على التعاون فى المجالات النووية السلمية ترسيخاً للمشاركة الإستراتيجية بينهما. فكان الخطاب المشترك لقيادة الدولتين بمثابة وثيقة إطارية للخطوط العريضة لتلك الشراكة، التي جاءت خطوة على طريق التهدئة لعقد من التوترات وإلى عقد اتفاقية الدفاع المدني عام 2008 غير ان مع التجارب النووية الهندية تعكرت العلاقات بين البلدين حيث لم يسودها أي انفراج في ظل الرئيس اوباما، فقد ركزت الهند على علاقاتها الخارجية مع الدولة الحليفة لها روسيا التي تبادلت الزيادة ما بين الدولتين على مختلف الأوقات، كما عملت الهند على تقوية علاقاتها مع الكيان الصهيوني عبر الزيادة المتبادلة بين ففي عام شهر حزيران

من العام 2000 قام وزير الخارجية الهندي بزيادة الدولة العبرية غير أنها لا تزال تقف إلى إيجاد حل للقضية الفلسطينية ومناصره لهم.

وقد سعت الهند خلال العقد الأول من القرن الحادي العشرين إلى إظهار الهند كقوة إقليمية ذات أبعاد سياسية واقتصادي وعسكرية بما تمثله من قوة في العنصر البشري وانتقلت إلى مصاف الدول النووية، وقد سعت إلى التهدئة مع جارتها باكستان من خلال السعي إلى حل الخلاقات عن طريق الحوار، كما سعت إلى تقوية علاقاتها مع كافة دول الجوار بخاصة والتي ترتبط بها علاقات جيدة ولاسيما روسيا والصين والتي تمثل في علاقات ذات أبعاد دولية عبر التوقيع على الكثير من المعاهدات والاتفاقيات ودول العالم كافة بشكل عام ومنها الدول العربية والتي ترتبط بها علاقات قوية خاصة من الناحية الاقتصادية(Scott, 2009). فضلاً عن مستجدات مرحلة ما بعد الحرب الباردة، تغيرات دراماتيكية في علاقات الهند الإقليمية والعالمية والتي يعد التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية أبرزها. الأمر الذي دفع الهند إلى إعادة تحديد أهداف سياستها الخارجية بعد عام 2000 بما يتلاءم والمعادلات الدولية الجديدة، لتتبوأ مكاناً ريادياً في المنظومة العالمية. رضت عليها مصالحها الاقتصادية إعادة توصيف أهدافها الأمنية والخارجية. ويستند وضعها الأمني ومكانتها في عالم اليوم إلى حيازتها لأسلحة الردع النووية للاضطلاع بدور أكثر تميزاً عالمياً فيعد أبرز سمات سياستها الخارجية أما حجم الدور العالمي الذي تطمح إليه على مدى السنوات الخمس عشرة القادمة فإنه مرهون بمدى تقدم نموها الاقتصادي وقدرتها على إدارة علاقاتها الدبلوماسية مع أهم القوى العالمية(Tsan, 2012) .

ويمكن القول أن استقرار النظام السياسي الديمقراطي للهند، واتساع شريحة الطبقة الوسطى، وضخامة نفوذها العسكري بجنوب آسيا، ازدياد ثروتها الاقتصادية وطموحها العالمي نحو المزيد من الانفتاح، جميعها عوامل ترشح الهند للاضطلاع بدور أكثر فاعلية في الشأن العالمي.

تسعى الهند لتعميق دورها وعلاقاتها الدولية، لحصد المزيد من المكاسب السياسية والاقتصادية على الصعيد الدولي، ولمواجهة الصين التي تمثل القوة الآسيوية الأولى المؤثرة في الساحة الدولية، واليابان القطب الاقتصادي الأوحد في آسيا، الذي ينافس

العملاق الأميركي عالمياً، على الرغم من كونه يدور في فلكه السياسي (عبدالنبي، 2009).

وتعد العلاقات الهندية - الروسية علاقات متميزة للغاية تقليدياً، إذ طور الجانبـــان علاقة صداقة متينة في أثناء الحرب الباردة، لكنها لم ترق إلى التحـــالف الاســـتراتيجي. وواصلت العلاقات الروسية - الهندية تطورها الطبيعي في إبان الحرب الباردة على النحو الذي أوصلها إلى بحث فكرة تشكيل مثلث استراتيجي يجمع روسيا الاتحادية والصين إلى جانب الهند.

الفصل الرابع

العلاقات الروسية الهندية

1.4 العلاقات الروسية الهندية

تعود بداية نشأة العلاقات الدبلوماسية بين روسيا والهند إلى 13 ابريل/نيسان عام 1947م، وأصبحت قوية العلاقات قوية بعد الاستقرار الذي حظيت به روسيا بعد الأحداث الداخلية التي عصفت بالانقسام الداخلي لجمهوريات الاتحاد السوفيتي، وأدى بروز روسيا الاتحادية كدولة ساهمت في تقوية العلاقات الخارجية مع كافة الدول مما ساهم في بناء المبادئ الرئيسية لسياستها الخارجية، حيث جاء في مقدمة هذه المبادئ إعطاء الأولوية لتطوير دور روسيا في العلاقات الدولية الخارجية، وخصوصاً مع دولة الهند. وقد تبلورت هذه السياسة بصورة أوضح منذ تولى الرئيس بوتين للرئاسة في روسيا بداية من عام 2000م.

وقد تميزت العلاقات الروسية الهندية منذ تاريخ إنشائها بأنها علاقات مميزة، فقد كانت ثمرة جهود مشتركة من قبل قيادة البلدين، حيث انقسمت هذه العلاقة خلال فترتين رئيستين هما منذ بدء العلاقات عام 1947 ولغاية انتهاء فترة حكم الرئيس بوريس يلتسن عام 2000. والفترة الثانية من تولي الرئيس بتوتين عام 2000 ولغاية 2012:

أولاً: العلاقات الروسية الهندية خلال الفترة من 1947 - 2000

تعود بداية العلاقات الدبلوماسية الرسمية بين روسيا والهند إلى في 13 ابريل/نيسان 1947م وتم بموجبها إقامة علاقات دبلوماسية على مستوى السفراء، ففي العام 1955م قام رئيس الوزراء الهندي"جواهر لال نهرو Jawaharlal Nehru "وهو أول رئيس وزراء للهند بعد الاستقلال بزيارة الى روسيا، وفي نفس العام قام" نيكيتا خورتشوف Nikita Khrushchev " بزيارة الهند، حيث أعلن أن الاتحاد السوفيتي يؤيد السيادة الهندية على الإقليم المتنازع عليه إقليم كشمير وعلى الجيوب الساحلية البرتغالية مما زاد في قوة الأواصر العلاقة بين البلدين. وقد تطورت العلاقات بين البلدين بشكل إيجابي ومستمر حتى وصلت الى حد الشراكة الإستراتيجية في العام

1971م حين تم توقيع معاهدة للسلام والصداقة والتعاون بين الاتحاد السوفيتي والهند (المحسن، 2011).

وعقب انهيار الاتحاد السوفيتي في العام 1991م تم انتخاب" بوريس يلتسين Boris Yeltsin" رئيساً لروسيا بعد تفكيك الاتحاد السوفيتي وفي 28 يناير/كانون الثاني 1993م وقع البلدان (روسيا والهند) على معاهدة الصداقة والتعاون التي تعد الوثيقة الرئيسية التي تقوم عليها العلاقات الروسية الهندية (Chenoy& Chenoy, 2007).

ثانياً: العلاقات الروسية الهندية خلال الفترة من 2000- 2012

تعمقت العلاقات الدولية بين الدولتين، وكانت تكريساً للتعاون المثمر خلال الفترة السابقة من العلاقات التي تمثلت في الكثير من الاتفاقيات التي كانت نموذجاً في تطورها عبر هذه الفترة، وتطورت هذه العلاقات مع الدولة الوريثة للاتحاد السوفيتي (روسيا الاتحادية)، ففي عام 1998 قام وزير الخارجية الروسية يفغيني بريماكوف (Yevgeny Primakov) خلال زيارته إلى الهند بطرح فكرة تأسيس (مثلث إستراتيجي روسي-صيني –هندي)ومع أن ما قاله هنا بدا غير واقعي إلا أنه طرح منطقي عكس حينذاك اهتمام روسيا بتوطيد العلاقات مع كل من الهند والصين، في الوقت الذي تبنت فيه الدول الثلاث موقفاً موحداً رافضاً للقصف الأمريكي والبريطاني الجوي للعراق. منذ ذلك الحين أخذت فكرة (المثلث الجيوسياسي) الروسي-الصيني-الهندي تتبلور وتتحول إلى واقع. ولعل الصورة الأكثر وضوحاً لتحول فكرة إلى واقع هي اللقاءات الدورية التي يعقدها سنوياً وزراء خارجية الدول الثلاث منذ عام 2000 (عبدالواحد، 2011)

وقد جاءت الدعوة التي وجهتها روسيا في عام 2001 إلى شركة " ONGC Videsh Limited" الهندية للمشاركة في مشروع "ساخالين –1 Sakhalin-1 " الروسي بالشرق الأقصى جاءت بمثابة أول تجربة ناجحة في تعاون الشركة الهندية مع روسيا. وقد حصلت الشركة الهندية آنذاك على حصة 20% من المشروع. وبدأت الهند تحصل على النفط من حقل "ساخالين – 1" منذ أواخر عام 2006 (Chenoy & Chenoy, 2007).

وحول أوجه التعاون بين روسيا والهند على الساحة الدولية فقد أشار بوتين إلى أن موسكو ودلهي تسعيان إلى إقامة نظام عالمي عادل تتعدد أقطابه، وتؤدي الأمم المتحدة الدور المركزي فيه ويتيح التعاون في مواجهة تحديات عصرنا الحديث. وبالتالي فإن المصالح الإستراتيجية تتطابق. كما إن البلدين يسعيان إلى مكافحة الإرهاب وتكثيف الجهود في هذا الاتجاه باستمرار.

وأشار إلى أن موسكو أشادت بالجهود الهندية الداعمة لسياسة روسيا في محاربة الإرهاب. وفي المقابل فإن روسيا تدعم الهند في مسعاها إلى إقناع الأمم المتحدة بإقرار مشروعها لميثاق مكافحة الإرهاب الدولي. وفيما يتعلق بالقضايا الإقليمية التي تهتم بها روسيا والهند قال: يولي الجانبان الوضع في الشرق الأوسط والعراق وأفغانستان وآسيا الوسطى وفي شبه الجزيرة الكورية والشراكة الروسية الهندية الصينية الثلاثية جل اهتمامهما(عبدالواحد، 2011).

وقد أشار وزير الخارجية الروسي بريماكوف في عام 1997 حيث أشار وزير ان لقاء مجموعة" بريك"BRIC (وهي المجموعة التي تضم البرازيل وروسيا والهند والصين واسمها مأخوذ من الأحرف الأولى لكل دولةBrazil Russia India China) أصبحت آلية مهمة لبناء نظام عالمي جديد وان مواقف الدول الثلاث متطابقة حيال معظم القضايا الدولية(Chenoy & Chenoy, 2007).

وقد عملت روسيا منذ سنوات على تعزيز علاقاتها مع الهند الجارة وتوسيعها في المجالات كافةً، حيث ترى روسيا أن الهند دولة كبرى تملك الحق في شغل مقعد في مجلس الأمن واعتبارها لاعباً إقليمياً مهماً يجب أخذ مواقفه بالحسبان في ضوء الدور الرئيسي الذي تلعبه الهند، وهو دور يمكن أن يساهم في التوازن العالمي.

وقد بين وزير الخارجية الروسية (يفغيني بريماكوف)، خلال زيارته إلى الهند عام 1998 فكرة تأسيس (مثلث إستراتيجي روسي-صيني –هندي) واهتمام روسيا بتوطيد العلاقات مع كل من الهند والصين، في الوقت الذي تبنت فيه الدول الثلاث موقفاً موحداً رافضاً للقصف الأمريكي والبريطاني الجوي للعراق. ومنذ ذلك الحين أخذت فكرة (المثلث الجيوسياسي) الروسي-الصيني-الهندي تتبلور وتتحول إلى واقع يمكن ملاحظته بوضوح.

وقد كانت معاهدة الصداقة والتعاون بين البلدين الموقع عليها يوم 28 يناير/كانون الثاني 1993م الأثر الواضح في تقوية دعائم العلاقات الروسية الهندية وإرسائها. كما وقعت الدولتان العديد من الاتفاقيات جاء على رأسها 'إعلان المشاركة الإستراتيجية' الفترة من 2-5 أكتوبر 2000م بعد الزيارة قام بها الرئيس الروسي بوتين إلى الهند، وهو ما أعطى أبعاداً جديدةً لتطوير آفاق التعاون للعلاقات بين الدولتين.

فقد شهد العام 2004م تطوراً نوعياً للعلاقات الروسية الهندية عبر الزيارات المتبادلة بين قيادات البلدين. وتحاول روسيا استعادة ما فقدته من مزايا ونفوذ بعد نهاية الحرب الباردة. كما إن الهند دولة لها مكانتها الدولية بقوتها العسكرية والعلمية، ناهيك عن قوتها البشرية وقدراتها الاقتصادية والدور الهام لها في تحقيق الاستقرار والأمن في جنوب آسيا. كما أن روسيا عبرت عن رغبتها في توسيع عدد الدول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن فعملت على ترشيح الهند لتكون عضواً فيه. وهذا دليل واضح على قوة الهند الدبلوماسية التي تسعى من خلالها الدولة الروسية إلى تقوية روابط هذه العلاقات ومكانتها العالية. وبين سعي القيادات الروسية عبر هذا الدعم، مما منح زخماً كبيراً للعلاقات الروسية الهندية التي أشار إليها رئيس الوزراء الهندي عندما قال: "إن قوة ومتانة علاقات الشراكة مع روسيا قد أظهرت نفسها على النحو المطلوب في مواجهة التحديات التي برزت بعد نهاية الحرب الباردة".

ولعل الصورة الأكثر وضوحاً لتحول فكرة (سيرغي لافروف) إلى واقع هي اللقاءات الدورية التي يعقدها سنوياً وزراء خارجية الدول الثلاث منذ عام 2000. وفي اللقاء الأخير عام 2010 أشار وزير الخارجية الروسي إلى أن لقاء مجموعة (ريك) التي تضم روسيا والهند والصين، نحو بناء نظام عالمي جديد، وتطابق وجهات النظر حول مختلف القضايا الدولية، وتؤيد هذه الدول حق إيران بامتلاك برنامج نووي سلمي، وتدعو إلى حل أزمة الملف النووي الإيراني عبر الحوار، كما تعبر عن قلقها من تدهور الوضع في أفغانستان، وتطالب باستئناف المحادثات بشأن الأزمة ف ذات النزاع (الأفغاني) عبر الحوارات السياسية. كما أكد الاجتماع الأخير عام 2010 على

أهمية تطوير التعاون بين الدول الثلاث في مجالات أمن الطاقة والابتكارات (عبدالواحد، 2011).

تطور العلاقات الروسية الهندية:

فخلال الحقبة الثانية من العلاقات الثنائية وبعد استلام الرئيس بوتين مقاليد حكم الدولة الروسية الوليدة عام (2000) فقد مرت العلاقات الروسية الهندية في مراحل سادت الكثير من التعاون بين البلدين في كافة المجالات، حيث إن التعاون بين روسيا والهند هو حوار مكثف وصريح يكشف عن استعداد الجانبين لتعزيز وتوسيع علاقات الشراكة الإستراتيجية. ويبحث الجانبان العلاقات القائمة ومستقبلها ويتبادلان الآراء حول الكثير من القضايا الدولية بشكل مستمر .

وتمثل الرؤى المتقاربة للبلدين مجالاً واسعاً لتعزيز العلاقات الثنائية من جهة، وتفعيل دورهما في كيفية التعاطي مع الإشكاليات التي يواجهها عالمنا من جهة ثانية. وفي هذا السياق ينظر باهتمام أيضاً إلى المواقف الثنائية المشتركة في التعامل مع الملف الأفغاني، والملف النووي السلمي الإيراني، وعموم المشكلات التي تواجهها منطقة غرب آسيا، إضافة إلى مواقفهما التنسيقية في إطار مجموعة بريكس تجاه التفاعلات التي شهدتها ولا تزال المنطقة العربية، ومواجهتهما للسياسة الأمريكية-الغربية حول الأحداث الجارية في سورية.

منذ الثاني إلى الخامس من أكتوبر/تشرين الثاني عام 2000م زار رئيس روسيا " فلادمير بوتينVladimir Putin " الهند ووقع خلال الزيارة بيان الشراكة الإستراتيجية بين روسيا الاتحادية والهند حيث تم التركيز على التعاون في مجال الطاقة وتطوير علاقات العمل الوثيقة خصوصاَ في مجال التقنيات المعلوماتية وقد أعطت هذه الزيارة قوة جديدة لتنشيط وتطوير العلاقات بين روسيا الاتحادية والهند وابعاداَ جديدة للعلاقة بينهما في ظل المتغيرات التي يشهدها العالم وترك الكثير من الإشارات والدلالات التي حملت من المعاني الكثيرة مما أثار اهتمام العالم لأهمية الحدث على المستوى الإقليمي والدولي(المحسن، 2011).

في كانون الثاني 2001م وقع الجانبان فيما عرف ب " صفقة القرن Deal of The Century " والتي أعطت فيها روسيا للهند حق أنتاج 140 مقاتلة متطورة من

طراز" سوخويSukhoi "وكذلك حق نقل تكنولوجيا هذا الطراز من المقاتلات.وفي الفترة مابين 11-13 تشرين الثاني 2003م قام رئيس وزراء الهند " اتال بيهاري فاجبايي "Atal Bihari Vajpayee بزيارة روسيا وقعت خلال الزيارة عشرة اتفاقيات من ضمنها البيان المشترك حول"التحديات الشاملة وتهديد الأمن والاستقرار العالمي" (Chenoy & Chenoy, 2007).

أكد" الكسندر ياكوفينكو"Alexander Yakovenko ، نائب وزير خارجية روسيا الاتحادية أثناء زيارة الرئيس الهندي" أبو بكر زين العابدين عبد الكلام" Avul Pakir Jainulabdeen Abdul Kalam عام 2002 ان روسيا والهند توليان التعاون في المجال الاقتصادي اهتماماً خاصاً. ويشهد على نجاح التعاون الاقتصادي المشترك مشروع استثمار حقل النفط "ساخالين 1" ومشروع إنشاء محطة توليد الكهرباء باستخدام الطاقة النووية في جنوب الهند بمساعدة روسيا. كما أن الجانبين بصدد تنفيذ مزيد من المشاريع المشتركة في مجال الكهرباء والميتالورجيا(علم الفلزات) والطيران المدني واستكشاف الفضاء.

كما شهد العام 2004 تطوراً نوعياً للعلاقات الروسية الهندية برز في أكثر من زيارة متبادلة للقيادات الروسية والهندية وصلت إلى مستوى رئيس الوزراء الهندي وزيارة بوتين في نهاية العام إلى دلهي. ولا تبتعد العلاقات الروسية - الهندية عن رغبة روسيا في بناء علاقات تساعدها على استعادة ما فقدته بعد نهاية الحرب الباردة. فالهند دولة لا يُستهان بقوتها العسكرية والعلمية ناهيك عن قوتها البشرية والاقتصادية، إضافة إلى قدرتها على لعب دور هام في الاستقرار والأمن في جنوب آسيا. ويبدو أن روسيا ترغب في تحسين الشروط الدولية للهند حين عبرت موسكو عن رغبتها في توسيع عدد الدول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، ورشحت الهند لتكون عضواً فيه. وفي هذا دلالة واضحة على سعي الدبلوماسية الروسية لتقوية وضع الهند على الساحة الدولية. كما أن هذا الموقف الروسي أعطى زخماً كبيراً للعلاقات الروسية - الهندية التي قال عنها رئيس الوزراء الهندي (إن قوة ومتانة علاقات الشراكة مع روسيا قد أظهرت نفسها على النحو المطلوب في مواجهة التحديات التي برزت بعد نهاية الحرب الباردة).

وفي كانون الأول عام 2005م ونوفمبر/تشرين الثاني عام 2007 م زار روسيا رئيس الوزراء الهندي "مانموهان سينج"Manmohan Singh في زيارتين رسميتين، ووقع خلالهما عدداً من الاتفاقيات في مجال الفضاء والتعاون العسكري- التقني. (Chenoy & Chenoy, 2007). وفي 16-17 آذار عام 2006 وقت روسيا مع الهند العديد من الاتفاقيات شملت الكثير من القطاعات لاسيما قطاع الطاقة والطاقة النووية وإلى اتفاقيات التعاون في مجال الفضاء ، كما وقعت اتفاقيات بين المصارف الروسية والهندية هذا كله كان ترجمة لتطور العلاقات الروسية الهندية(المحسن، 2011).

المصالح المشتركة بين روسيا والهند

قامت المصالح المشتركة بين روسيا والهند بعد إبرام العديد من الاتفاقيات المشتركة بين البلدين بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وقد أعطت الاتفاقيات التي وقعها الطرفان: الهندي والروسي، أهمية بالغة خلال الزيارة التي قام بها الرئيس فلاديمير بوتين في أكتوبر من العام 2000 إلى الهند فهي تأتي بعد سبع سنوات من زيارة الرئيس الروسي " بوريس يلتسين Boris Yeltsin " في العام 1993م .

تحاول روسيا جادة المحافظة على المصالح القومية الروسية الداخلية والخارجية لتكون جديرة بموقعها في النظام الدولي؛ وهي المصالح الروسية للفرد والمجتمع والدولة في الداخل والخارج وعلى كافة المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والأمنية والحدود والبيئية طويلة الأمد وإستراتيجية وبحفظ ذلك تطبق الدستور للأفراد من حقوق وواجبات وللمجتمع بحكمة القانون والتوافق فيه. وأما مصالح الدولة، فتكمن في حماية ما يتميز به النظام الدستوري من تكامل سياسي واقتصادي ومساهمته في الاستقرار السياسي وحماية القانون والنظام والتعاون الدولي المتكافئ وفي التنمية الاقتصادية. فتحقيق المصالح القومية مؤكدة على حدود الدولة الروسية وحمايتها وكذلك حماية الأراضي الروسية وسيادتها والحفاظ على بيئتها الإقليمية وحماية الشعب الروسي من أي تهديد عليه أو على حلفائه. وقد عدَّ بوتين الدفاع عن المصالح القومية الروسية على رأس مهماته الإستراتيجية، وحث المواطنين الروس على الاتحاد قائلاً: "حينما نكون متحدين فقط نستطيع جعل روسيا قوة اقتصادية كبرى، ودولة ديمقراطية مفتوحة على العالم.

التعاون الأمني الروسي -الهندي:

شهد التعاون بين روسيا والهند ضمن الاتفاقيات الموقعة بين البلدين على رسم خطوط التعاون في عدة مجالات لاسيما العلاقات استخباراتية - السياسية – العسكرية، والعمل على مكافحة الإرهاب الدولي، انطلاقاً من الدولة الجارة أفغانستان التي تعاني من ويلات الحرب والإرهاب. كما أكد الجانبان على أنَّ التعاون الاستراتيجي بينهما سوف يساهم في تطوير روابط هذه العلاقات. فقد تم تشكيل عدة مجموعات ولجان عمل روسية - هندية مشتركة، وقد عقدت اجتماعها الأول في نيودلهي بتاريخ 2000/11/23م. ودعت إلى ضرورة إيجاد حل مناسب للمشكلات التي تواجهها الجارة أفغانستان من الإرهاب الدولي، والاتجار بالمخدرات في ظل عدم وجود شرعية رئيسة للدولة وسيطرة على كافة المناطق في أفغانستان والانفلات الأمني فيها، وأكَّد على تقوية هذه العلاقات في مواجهة هذه المشكلات.

فقد قام رئيس وزراء الهند "اتال بيهاري فاجبايي" خلال الفترة 11-13 نوفمبر/تشرين الثاني 2003م " بزيارة روسيا حيث تمخضت هذه الزيارة عن عشر اتفاقيات، كان من أهما البيان المشترك حول"التحديات الشاملة وتهديد الأمن والاستقرار العالمي" الذي يواجهه البلدان. كما تميزت العلاقات الهندية الروسية بالبرود خصوصا بعد رضوخ روسيا للضغوط الأمريكية عام 1993م، ويرجع ذلك إلى انشغال الرئيس الروسي السابق بوتين بالخلافات الداخلية في أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991م فإنه لم يهتم كثيراً بشؤون السياسة الخارجية، وأدى ذلك إلى فتور في العلاقات بين روسيا والهند.

كما تطابقت المواقف بين موسكو ونيودلهي في التعامل مع الأزمات الإقليمية وبضمنها في أفغانستان وقد تم تشكيل مجموعة عمل روسية ــ هندية مشتركة في هذا الصدد، عقدت اجتماعها الأول في نيودلهى 2000/11/23 تناول التصعيد الذي تشهده الأوضاع في أفغانستان من مختلف جوانبه واتفق الطرفان على وحدة الأراضي الأفغانية واستقلالها حفاظا على الأمن والاستقرار في المنطقة وأن المفاوضات السلمية هي الحل الوحيد.

التعاون الروسي الهندي في المجال العسكري

وفي ظل التعاون المشترك فإن روسيا كانت دائماً تمد الهند بأفضل الأسلحة الحديثة حيث إن القوة العسكرية الهندية، التي تعتبر الآن أحد الأضخم والأفضل تسليحاً في العالم، تمتعت بمعاملة متميزة جدا من جانب الاتحاد السوفيتي وهى معاملة فاقت من حيث التفضيل كما ونوعا ما كانت موسكو تخصصه لأقرب المقربين من حلفائها من أوروبا الشرقية وأي منطقة أخرى في العالم فالهند كانت تحصل باستمرار على أفضل أنواع الأسلحة السوفيتية وأحدثها بسبب التقارب بين وجهات النظر المشتركة بين قادة البلدين.

في يناير / كانون الثاني 2001م وقع الجانبان فيما عرف ب " صفقة القرن Deal of The Century " والتي أعطت فيها روسيا للهند حق أنتاج 140 مقاتلة متطورة من طراز" سوخويSukhoi "وكذلك حق نقل تكنولوجيا هذا الطراز من المقاتلات. ونتيجة للاتفاقيات الموقعة بين البلدين التي تُلاحظُ في ترجمة الزيارة الرسمية التي قام بها رئيس الوزراء الهندي "مانموهان سينج" لروسيا في شهر ديسمبر/ من العام 2005م وشهر نوفمبر عام 2007م حيث سعى منهما إلى تقوية هذه العلاقات في عدة مجالات، منها مجال الفضاء والتعاون العسكري- التقني(المحسن، 2011).

كما كان لزيارة رئيس وزراء الهند في 16-17 من شهر مارس عام 2006 م ولقائه رئيس الوزراء الروسي آنذاك "ميخائيل فرادكوف"، أثر كبير في نموِّ هذه العلاقات، حيث أبرمت بعض الاتفاقيات بين وكالة الفضاء الروسية (روزكوسموس) ومؤسسة الأبحاث الفضائية الهندية حول التعاون في إطار برنامج (غلوناس) للملاحة الفضائية، وتعد روسيا، على مدى عقود من الزمن، مصدر التسليح الرئيسي للهند. وهي لا تزال تسيطر على نصف السوق الهندية، كحد أدنى. وجاءت الهند في المرتبة الأولى بين أكبر مستوردي الأسلحة الروسية في العام 2007، متفوقةً لأول مرة على الصين. وتقدر قيمة الصادرات العسكرية الروسية إلى الهند خلال الفترة بين 2002 – 2009، بتسعة مليارات و874 مليون دولار. وهو ما يعادل 22.5% من إجمالي حجم الصادرات العسكرية الروسية(عابدين، 2007).

السياسة الروسية اتجاه الهند:

روسيا تسعى إلى إقامة علاقات شراكة وتحالف مع الهند ودعم كل ما من شانه المحافظة على مصالح روسيا في الخارج، والتعريف بالصورة المشرقة والدور الإيجابي على المستوى الدولي، كما تسعى روسيا إلى زيادة نفوذها عبر نشر اللغة والثقافة الروسية (البدراوي،2007).

وقد ساعدت الهند روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي على مكانتها الدولية كدولة كبرى، وقد ساعد الرئيس الروسي بوتين الحكم في إعادة ثقة المجتمع الروسي بالنظام السياسي القائم، كما استخدم صلاحياته الدستورية لفرض هيبة الدولة ومكانة الرئاسة الروسية في إدارة شؤون الحكم (عبدالحميد، 2009).

إن تقسيم أهداف السياسة الروسية إلى أهداف سياسية إستراتيجية، وأهداف اقتصادية، وأهداف ثقافية، حيث حاولت روسيا حشد الدعم لرؤيتها حول طبيعة النظام الدولي، وتدعيم علاقاتها مع الدول القارة الأسيوية، وخصوصاً الهند، كما تسعى هذه السياسات إلى حل الخلافات الحدودية لاسيما النزاع الحدودي مع الصين، وتسعى عبر التحاور في حل المشكلات الحدودية مع اليابان خاصة جزر الكناري (Putin, 2006).

بعد وصول الرئيس فلاديمير بوتين في شهر تموز عام 2000م إلى السلطة تم وضع وثيقة للتصور الاستراتيجي للسياسة الخارجية الروسية وذلك من خلال الأهداف (البدراوي، 2007): وفيما يلي أهم أهداف السياسة الروسية والتي سعى الرئيس بوتين إلى توظيفها في السياسية الخارجية عبر الحفاظ على مصالح روسيا، وزيادة دور روسيا في النظام الدولي الجديد، والعمل على بناء علاقات مشتركة مع الهند والحفاظ على مناطق النفوذ لروسيا الاتحادية وفيما يلي شرح أهم هذه الأهداف:

أولاً: الأهداف العسكرية للسياسة الروسية اتجاه الهند:

تنحصر المصالح القومية لروسيا في حماية أمنها وسيادتها ووحدة أراضيها وحمايتها ضد إي عدوان خارجي عليها أو على حلفائها، وتهيئة الظروف لتطور سلمي وديمقراطي للدولة، وفي مجال الحدود، تتمثل المصالح القومية لروسيا، وفقاً لما ينص عليه الدستور الروسي. وقد قام الرئيس بوتين بزيارة الصين والهند واليابان لعقد معاهدات، وتحالفات جديدة، تخفف من حجم الهجمة الأمريكية في أوروبا وآسيا،

وتعزيز مجموعة شنغهاي وهو تحالف يضم مجموعة من الدول الأسيوية بضم دول جديدة إليها كالهند وإيران (البدراوي، 2007).

فعلى الصعيد السياسي سعى بوتين إلى الحفاظ على هيبة روسيا ومكانتها الدولية، من خلال وقف التدهور والتخبط اللذين عانت منهما منذ نهاية حقبة التسعينات، كما استطاع تكوين إدارة قوية لفرض النظام والانسجام العام في البلد. وبدلاً من تراجع دور روسيا دولياً عادت لتلعب مجدداً دوراً مؤثراً نسبياً، وقد ظهر حضور موسكو في عدة ملفات هامة تعارض فيها الموقف الغربي مثل ملف كوسوفو وملف البرنامج النووي الإيراني (عبدالواحد، 2011).

ثانياً: الأهداف الاقتصادية للسياسة الروسية اتجاه الهند:

أما على صعيد أهداف السياسة الروسية الاقتصادية، فهي تكمن في الحفاظ على معدلات النمو الاقتصادي في الدولة من خلال تدعيم برامج الإصلاح الاقتصادي وفتح أسواق جديدة للمنتجات الروسية، وضمان حرية انسياب البضائع الروسية إلى الأسواق العالمية، وتدعيم مكانة روسيا في المحافل الاقتصادية الدولية وإبراز الدور الرئيسي في الاقتصاد الدولي، والعمل على المحافظة على معدلات بيع الأسلحة للأسواق العالمية نظراً لأهمية تجارة الأسلحة في الاقتصاد الروسي، والعمل على تقوية الروابط مع الصين والهند واليابان، وتجمَع الآسيان(Asian)، حيث وسعت روسيا علاقاتها الاقتصادية مع العالمين العربي والإسلامي، وذلك تأكيداً لمصالح روسيا في قارتي أوروبا وآسيا.

وقد كان التطور الاقتصادي الروسي من أهم أولويات السياسة الروسية في عهد بوتين، وقد كان من نتائج ذلك مضاعفة الناتج المحلي الإجمالي للبلاد وتحسين أحوال الروس المعيشية بصورة ملحوظة. فقد كان السعي لمضاعفة الناتج القومي خلال عشر سنوات من حكم بوتين ومحاربة الفقر، ثم تطوير القوات المسلحة بحيث تستطيع الدفاع بجدارة عن مستقبل روسيا الاتحادية على رأس السياسة الروسية وقد تسارع في زيادة العلاقات الاقتصادية مع سيما مع الهند الجارة التي تحتل مرتبة متقدمة في التبادل التجاري بين البلدين.

وقد أسفرت سياسة الاستقرار المالي، التي اتبعتها السياسة الروسية في السنوات الأخيرة عن تحقيق فائض في الإيرادات من خلال تصدير الخامات والذي بدوره ساعد في تخلص البلاد من عبء الديون الخارجية الكبيرة، وارتفاع احتياطي المصرف المركزي الروسي وموارد صندوق الاستقرار وصندوق الرفاهية التي من شأنها حماية البلاد من أزمات دولية مالية. ويمكن إرجاع هذه المكاسب للنهج الذي اتبعه بوتين من خلال إعادة سيطرة الدولة على مجموعة من القطاعات الهامة خاصة قطاع النفط والغاز، وهو أمر يعد عدولا عن النهج الذي اتبعه يلسن في بداية التسعينات وإتباع سياسة الخصخصة، حيث منحت عمليات الخصخصة في التسعينات أصولا قائمة بأسعار زهيدة لدائرة ضيقة من رجال الأعمال، وهو أمر أدركه بوتين وحاول معالجته أثناء فترة حكمه. وعلى صعيد آخر فقد سعى بوتين عبر مبيعات الأسلحة إلى الخارج وبصورة رسمية، وبيع مفاعلات الطاقة النووية، إلى جني العملة الصعبة والحفاظ على القدرات الصناعية والبحثية لروسيا، وبالنتيجة تأكيد نفوذها وهيبتها على الصعيد العالمي(عبدالحميد، 2009).

هذا وقد سعت السياسة الروسية في عهد الرئيس بوتين إلى توسيع دائرة علاقاتها واهتماماتها الدولية والإقليمية، في عالم متغير المصالح والتوجيهات السياسية فنمت علاقات وثيقة مع رابطة الآسيان لدول جنوب شرق أسيا، لا سيما فيتنام التي زارها الرئيس بوتين في عام 2001 بهدف بيع صفقات من السلاح الروسي للجيش الفيتنامي، وزيادة حجم التجارة الخارجية الروسية معه حيث وصلت إلى ما يقارب 800 مليون دولار.

المصالح المشتركة بين روسيا والهند

تتمركز المصالح الهندية في بناء علاقاتها مع روسيا ذات أبعاد إستراتيجية لما تمثله روسيا من ثقل من العلاقات الدولية لما تمتاز به من قوة اقتصادية وعسكرية وسياسية، ووجدت نفسها من المصلحة العامة للشعبين من زيادة توثيق العلاقات عبر عقد المزيد من الاتفاقيات التي تقرب وتزيد العلاقات بسبب الحدود المشتركة مع البلدين لما تمثله روسيا أيضاً من مصدر مهم للطاقة والتي تعتمد عليه الهند في استيراده من دول الخليج (سرينغاس، 2004).

كما عملت الهند على زيادة نمو اقتصادها لرفع مكانتها وهيبتها الدولية حيث وأصبح الاقتصاد الهندي يصنف الآن ضمن اكبر اقتصاديات العالم (أحمد، 2004). وتجد الهند نفسها في تدعيم علاقاتها مع روسيا أمام جانب مهم، لاسيما في ظل توافر الشراكة الإستراتيجية في التعاون المشترك، حيث ترى الهند أن روسيا لديها الخبرة الكافية لمد يدها للهند في تطوير قدراتها لاسيما في تكنولوجيا المعلومات، تكنولوجيا الحيوية، الفضاء(بيروكوفيتش، 2003). كما وجدت الهند أمام العديد من المحددات التي أدت إلى زيادة علاقاتها مع روسيا :

1- إن الزيادة الكبيرة لسكان الدولة تؤثر بشكل نسبي في قوتها فالهند التي يعادل تعداد سكانها بأكثر من ثلاثة أضعاف سكان الولايات المتحدة، والتي تحتاج بدورها إلى وجود سلة غذاء تستطيع مدة بالمواد التموينية حيث تعد روسيا المورد الأول في للحبوب.
2- الاستفادة من خبرة روسيا في مجال الطاقة النووية بسبب الخبرة المتقدمة التي تحتلها في العالم في هذا المجال، حيث توفر روسيا الخبراء للهند في بناء وتطوير المفاعلات لديها.
3- بناء شراكة إستراتيجية بين البلدين عبر موافقة رئيس وزراء الهند يوم 7 كانون الأول من العام 2009 على التعاون المشترك في كافة المجالات خلال 2010-2012.
4- الاستفادة من الخبرة الروسية في معالجة مواجهة الإرهاب عبر المشكلات التي تواجهها الهند لاسيما مع باكستان ومنطقة كشمير.
5- رغبة الهند في تنويع مصادر السلاح لديها وكذلك الاستفادة من الخبرات العسكرية الروسية في تطوير الجيش الهندي ومده بالأجهزة والمعدات عالية التطور.

2.4 محددات العلاقة بين روسيا والهند:

تمحورت محددات العلاقة بين روسيا والهند فقد جدت روسيا السوق الهندي جذاب ومستقطب للمنتجات الروسية بسبب الكثافة السكانية التي تتميز بها الهند حيث يعد سوق استهلاكي للمنتجات الروسية. كما أن الهند وجدت في هذه العلاقة فرصة

لزيادة التعاون مع روسيا لاسيما في المجال النووي والفضاء. كما تحدد هذه المحددات المشتركة فيما يلي:

1- تشتمل الشراكة الإستراتيجية بين روسيا والهند على تعزيز التعاون في مجالات متعددة، منها المجال السياسي حيث يشتمل على عقد اجتماعات على مستوى القمة سنويا.

2- إجراء مشاورات منتظمة ثنائية سياسية وعلى مستوى وزارة الخارجية، بشأن المواضيع ذات الاهتمام المشترك.

3 - إقامة تعاون أوثق في الأمم المتحدة، بما في ذلك وكالات ومؤسسات المتخصصة في المحافل الدولية والإقليمية الأخرى.

4 – زيادة تكثيف جهودهما الرامية إلى تعزيز السلم والأمن الدوليين، ونزع السلاح العام والكامل، وبذل جهود منتظمة وتدريجية لخفض الأسلحة النووية عالمياً، علـــى أن يكون الهدف النهائي هو التخلص من تلك الأسلحة، وعدم الانتشار النووي، وتسوية المنازعات بالطرق السلمية.

5 - اتخاذ مبادرات مشتركة بشأن القضايا الدولية والإقليمية الرئيسية.

6 - الإبلاغ المتبادل عـــن مبادرات السياسية الخارجية المزمع القيام بها على الساحة الدولية .

7 - عدم الاشتراك في أي تحالفات عسكرية – سياسية أو غيرها، أو رابطات أو صراعات مسلحة موجهة ضد الجانب الآخر، أو في أيِّ معاهدات أو اتفاقات أو تفاهم تنتقص من استقلال أو سيادة الجانب الآخر، أو سلامة أراضيه أو مصالحه الأمنية الوطنية (عابدين، 2007).

وقد بلغ حجم التجارة الثنائية عن قيمة 5.3 مليارات دولار، وبلغ حجمها في الفترة من يناير/ كانون الثاني إلى سبتمبر/أيلول عام 2008م قيمة 4.7 مليارات دولار، إي سجلت زيادة بنسبة 54.7 % بالمقارنة مع الفترة المماثلة من عام 2007م. وازدادت لدى ذلك الصادرات الروسية إلى الهند بنسبة 62.6 % وبلغت قيمة 3.5 مليارات دولار، أما الصادرات الهندية إلى روسيا فازدادت بمقدار 36.5% وبلغت 1.2 مليار دولار(المحسن،2011)..

وفي عام 2008 م ازداد حجم الصادرات الروسية إلى الهند فيما يتعلق بأجهزة الطاقة والماكينات الكهربائية ومعدات النقل وأجهزة القياس البصرية والأسمدة والمواد الكيميائية والنحاس والنيكل والمنتجات البلاستيكية. وإضافة إلى ذلك فقد وردت روسيا إلى الهند في أعوام 2006 – 2008 زهاء 2.5 مليون طن من القمح. أما الهند فتصدر إلى روسيا كميات متزايدة من المنتجات التقنية والعقاقير الطبية، وبلغت قيمة الاستثمارات الهندية في الاقتصاد الروسي في النصف الأول من عام 2008م 820 مليون دولار، ومن بينها الاستثمارات المباشرة في قطاع النفط والغاز وقطاع النفط الكيميائي وقطاع التقنيات المالية والمصرفية والمعلوماتية(عابدين، 2007).

كما أن التعاون العسكري بين روسيا والهند يُعَدُ عاملاً مؤثراً في العلاقة بينهما، حيث أسست في عام 2000م اللجنة الوزارية المشتركة الخاصة بالتعاون العسكري التقني وقد وقعت بين روسيا والهند الاتفاقية التي يسرى مفعولها حتى عام2010م، التي تقضي بتوريد معدات عسكرية عالية التقنيات، بما فيها الصواريخ الباليستية والغواصات الذرية، وسيبلغ الحجم الإجمالي لهذه التوريدات ما قيمة 16 مليار دولار، ويساوي المتوسط السنوي للمشتريات العسكرية خلال السنوات العشر الأخيرة قيمة مليار دولار سنوياً(كاطو، 2007) .

كما غدت المناورات الروسية الهندية البحرية المشتركة التي أجريت في المحيط الهندي عاملاً هاماً في التعاون العسكري. كما أنها استعرضت إمكانات القوات المسلحة للدولتين وبينت المصالح الإستراتيجية المشتركة. ويعود الجزء الأكبر من الأسلحة والمعدات التي لدى الجيش الهندي إلى الصناعة الروسية.

وتورد روسيا إلى الهند الدبابات، فقد ظلت روسيا، على مدى عقود من الزمن، مصدر التسليح الرئيسي للهند. وهي لا تزال تسيطر على نصف السوق الهندية، كحد أدنى. وجاءت الهند في المرتبة الأولى بين أكبر مستوردي الأسلحة الروسية في العام 2007م، متفوقةً لأول مرة على الصين. وتقدر قيمة الصادرات العسكرية الروسية إلى الهند خلال الفترة بين 2002– 2009 م، بتسعة مليارات و874 مليون دولار. وهو ما يعادل 22.5% من إجمالي حجم الصادرات العسكرية الروسية (مرهون،2010).

وعلى الرغم من هذا التعاون الوثيق بين الجانبين الهندي والروسي لا يمكن القطع بغياب نقاط الخلاف بينهما فلموسكو حساباتها ومنظورها الأمني في شبه القارة الهندية وجنوب شرق آسيا وليس سراً أن القيادة الروسية ترى أن مبيعات السلاح الروسي تساعد روسيا على وضع أقدامها داخل البنية الأمنية لدول عديدة، بما في ذلك دولة في حجم الصين، التي لم تخف الهند قلقها بشأن التبادل التكنولوجي بينها وبين روسيا، ليس فقط بحساب الآثار الكلية لذلك التبادل على ميزان القوى بين الهند والصين، ولكن أيضا بحساب المخاوف القائمة من انتقال تلك التكنولوجيا إلى طرف ثالث وهو باكستان(دياب،2001).

كما أن روسيا والهند توليان التعاون في المجال الاقتصادي اهتماماً خاصاً. ويشهد على نجاح التعاون الاقتصادي المشترك مشروع استثمار حقل النفط "ساخالين 1" ،عام 2000م حيث جاءت بمثابة أول تجربة ناجحة في تعاون الشركة الهندية مع روسيا. وقد حصلت الشركة الهندية آنذاك على حصة 20% من المشروع. وبدأت الهند تحصل على النفط من حقل "ساخالين –1" منذ أواخر عام 2006م ، بالإضافة إلى مشروع إنشاء محطة توليد الكهرباء باستخدام الطاقة النووية في جنوب الهند بمساعدة روسيا. ويذكر أيضاً أن الجانبين بصدد تنفيذ مزيد من المشاريع المشتركة في مجال الكهرباء والميتالورجيا(علم الفلزات) والطيران المدني واستكشاف الفضاء.

وإشارة إلى ما سبق يتضح، إن مستقبل العلاقات الهندية-الروسية في ازدهار، فرغم المخاوف الروسية من التقارب الهندي-الأميركي المتزايد، فإن روسيا الاتحادية تنظر إلى الهند باعتبارها مكسباً إستراتيجياً شديد الأهمية في ظل سعي موسكو إلى إعادة ترتيب علاقاتها وتحالفاتها الإقليمية والدولية. كما أن الهند تعتمد على روسيا في الحصول على المعدات وقطع الغيار العسكرية وسلع أخرى، خاصة وأن نحو 70% من المعدات العسكرية الهندية مصدرها الاتحاد السوفيتي السابق(الجبور، 2008).

الفصل الخامس

المستجدات الأخيرة في العلاقات الروسية الهندية

1.5 مجالات التعاون الروسي الهندي

في ظل الظروف السابقة، اتسمت العلاقات الروسية الهندية بمزيد من الانفتاح والتوسع في كافة المجالات وكان للمجال الأهم التعاون في المجال النووي عبر توقيع العديد من الاتفاقيات المشتركة والتي تهم مصلحة البلدين، فقد وقع الجانبان خمس اتفاقيات للتعاون من بينها اتفاقية للتعاون في المجال العسكري – التقني، وفي مجال التعليم والصحة. كما وقع الجانبان على البروتوكول الثاني الملحق بالاتفاقية الحكومية الموقعة في 3 تشرين الأول عام 2000 م حول إبداء المساعدات في صناعة طائرات "سو – 30 أم كي أي" حيث وقع عن الجانب الروسي ميخائيل دميتريف مدير الوكالة الفيدرالية للتعاون في المجال العسكري – التقني وعن الجانب الهندي شاشي كانت شارما نائب وزير الدفاع.

أما القمة الروسية الهندية التي عقدت في العاصمة الهندية نيودلهي في 21 كانون الأول 2010م، تناولت قضايا ثنائية ودولية، وهيمنت عليها مشاريع التعاون العسكري والطاقة النووية. حيث التقى الرئيس الروسي "ديمتري ميدفيديف"، برئيس الوزراء الهندي "مانموهان سينغ" في ظرف حساس للعلاقات الثنائية، حيث بدت تواجه نمطاً جديداً من التحديات، يتمثل في سعي نيودلهي لتطوير روابطها بالغرب، وخاصة الولايات المتحدة، التي أخذت العلاقة معها تكتسي طابعاً إستراتيجياً.(المرهون، 2010).

وحول تعزيز علاقات الشراكة الإستراتيجية مستقبلاً في ظل التغيرات العالمية بين الدولتين صدر بيان مشترك في 16 كانون الأول لعام 2011م وذلك خلال اجتماع الرئيس الروسي "ديمتري ميدفيديف"، ورئيس وزراء الهند "مانموهان سينغ "، حيث ثمن الرئيس" مدفيديف" في بداية الاجتماع على العلاقات الروسية – الهندية، حيث وصف هذه العلاقات " بأنها شراكة إستراتيجية متميزة اجتازت اختبار الزمن .

وعلى الرغم من أن الرئيس بوتين نصح الهند بعدم التسرع في حيازة الأسلحة النووية، إلا أنه لم يطلب وقف نشاطها في هذا المجال بل أن البلدين ينويان توسيع التعاون في ميادين الاستخدام السلمي للطاقة النووية، حيث ستقدم روسيا الوقود النووي للمحطة الكهروذرية ــ تارابور بالهند التي شيدت بالمعونة الفنية الأمريكية في الستينات لكن الولايات المتحدة توقفت عن تزويد الهند بالوقود النووي بسبب مواصلة الهند برنامجها الخاص بصنع القنبلة الذرية ولهذا صار الخطر يتهدد المحطة الكهروذرية الهندية بالتوقف عن توليد الطاقة الكهربائية من أجل منطقة بومباي الصناعية، حيث توجد مئات المعامل والمصانع الكبرى.

وقد وافقت روسيا على تزويد الهند باليورانيوم ضعيف التخصيب على الرغم من انتقادات الغرب كما تم توقيع اتفاقية، غير معلنة، بشأن تزويد الهند بحوالي 58 طناً من اليورانيوم، والتي تعتبر من الخطوات الملموسة في التعاون الهندي ــ الروسي في مجال صناعة الطاقة الذرية ومما يدل على نية البلدين في تطوير التعاون بينهما فيه قيام الرئيس بوتين بزيارة المركز الذرى الهندي في ترومباى بالقرب من بومباي هذا علاوة على اتفاق الدولتين عام 1998م على بناء مفاعلين نوويين بولاية تاميل نادوا الهندية بطاقة 2000 ميجاوات

تم الاتفاق على توقيع على اتفاقية التعاون بين روسيا الاتحادية والهند في مجال الطاقة النووية في فبراير/شباط عام 2008م. قد تم التوقيع عليها خلال زيارة الرئيس الروسي" دميتري مدفيديف" إلى الهند. وتقضي الاتفاقية بإنشاء 4 مفاعلات نووية في المحطة الذرية الهندية التي تشارك روسيا في تشييدها. وذلك إضافة إلى المفاعلين اللذين تم إنشاءهما سابقاً. كما تقضي الاتفاقية بتطوير التعاون في مجال الطاقة الذرية لاحقاً، وسيتم انجاز أول وحدة كهربائية وتشغيل قدرتها الكاملة في ابريل/نيسان عام 2009م . والجدير بالذكر أن المحطة الكهروذرية الهندية يتم إنشاؤها بناءً على التصميم الروسي وبواسطة المعدات الروسية. كما يقدم 50 متخصصاً من روسيا عوناً فنياً في تحقيق المشروع. غير إن أعمال الإنشاء والتركيب كلها تقوم بها شركات هندية.

وأشار الرئيس بوتين إن موسكو تولي أهمية خاصة للعلاقات التجارية – الاستثمارية بين البلدين، حيث ان حجم التبادل التجاري بين البلدين قد اجتاز ما كان عليه بعد الأزمة المالية العالمية، ونأمل ان يتجاوز 10 مليارات دولار في عام 2012 على ان يبلغ 20 مليار دولار عام 2015. الشراكة الإستراتيجية بين روسيا والهند، هو مستوى تطور العلاقات الثنائية في المجال العسكري – التقني الذي لا مثيل له. وان الاتجاه الأساسي هنا هو منح الامتياز لإنتاج أسلحة متطورة بصورة مشتركة، وليس الاكتفاء بشراء بضائع للأغراض العسكرية. وأضاف بوتين: يولي الجانبان اهتماماً مبدئياً لإنتاج طائرة مقاتلة ذات مهام متعددة، وطائرة نقل عسكرية متعددة الأغراض. لقد نجحت كافة الاختبارات التي أجريت على صاروخ "براموس" المضاد للغواصات، الذي اشترك في تصميمه خبراء من البلدين، وهم حاليا يعملون من اجل استخدامه في الجو أيضاً. كما بين ان هذا التعاون المتعدد المجالات، يسمح لبلدينا ليس فقط بان يكونا رائدين في العديد من المشاريع التقنية المتقدمة، بل ونجاحهما في تسويق بضاعتنا المشتركة في أسواق بلدان ثالثة.

وعبر الموقع الاقتصادي الذي باتت تحتلّه الهند، والذي يعزّز ضرورة دفع العلاقات الهندية العربية نحو مزيد من الدعم، فإن هناك عوامل أخرى تحتّم ذلك، منها: علاقات التقارب الناشئة بين الهند وإسرائيل من جهة، وتراجع العلاقات العربية الهندية من جهة ثانية، حيث إن هناك مصالح متبادلة في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والإستراتجية ما بين الدول العربية والإسلامية بعامة، ودول الخليج بخاصة من جهة، والهند من جهة ثانية. إذ إن إجمالي الميزان التجاري بين دول مجلس التعاون الخليجية والهند بلغ في العام 2005 نحو 29.8 مليار دولار، غير إن العلاقات الإستراتيجية الأمنية بين الهند وإسرائيل ستسمح لإسرائيل باستخدام مياه المحيط الهندي بما يشكّل تهديداً لجنوب شرق الوطن العربي، وبخاصة دول الخليج العربي والعراق، بقدر ما يشكّل تهديداً للدول الإسلامية في جنوب غرب آسيا وبخاصة إيران وباكستان.

وأشارت وزارة الدفاع الروسية إن هناك العديد من الاتفاقيات العسكرية والتي ستجري على الأراضي الروسية منها تدريبات تحت اسم "ايندرا-2007" في مجال

مكافحة الإرهاب حيث إن روسيا تدرك جيدا أهمية التعاون الروسي الهندي ليس بالنسبة للعلاقات الثنائية بين البلدين فحسب، بل وللأمن الدولي حيث يساعد هذا التعاون على إنشاء نظام عالمي متعدد الأقطاب ومتزن في العلاقات الدولية. حيث بدأت وزارة الدفاع الروسية بإعداد مشروع برنامج التعاون العسكري التقني بين الجانبين للفترة ما بعد عام 2010.

دور العلاقات الروسية الهندية على الساحة الدولية

تزامن صعود حزب جاناتا الهندوسي المتطرف مع بروز اتجاه قوى داخل الهند يدعو إلى إعادة تقويم السياسة الخارجية تجاه الشرق الأوسط عامة، وإسرائيل خاصة فقد وجهت هذه القوى انتقادات شديدة إلى نظامي نهرو وغاندي، وإلى سياسات حزب المؤتمر التي أولت أهمية مبالغاً فيها للعلاقات العربية–الهندية، وللأقلية الإسلامية الهندية كمحدِّدَين رئيسيين للسياسة الهندية تجاه الشرق الأوسط وإسرائيل، على الرغم من دعوة مختلف القوى الحزبية الهندية اليمينية واليسارية آنذاك إلى تطوير العلاقات بإسرائيل .وانتقد هؤلاء بشكل خاص رفض نهرو وغاندي إنشاء وطن قومي لليهود، ثم الموقف الهندي الرافض لقرار تقسيم فلسطين، وكذلك رفض الهند قبول إسرائيل عضواً في الأمم المتحدة في أيار/مايو 1949 كجزء من رفض الهند إنشاء دولة على أساس ديني. كما اتبعت الهند فيما بعد سياسة خارجية ترمي إلى إقامة تحالف استراتيجي بينها وبين إسرائيل، مع الإبقاء على الأبواب مفتوحة مع العالم العربي.

إن السياسة الهندوسية المتطرفة للهند انعكست على موقف حكومة جاناتا من الانتفاضة الفلسطينية في سنة 2000 ، فقد توقع العرب عامة، والفلسطينيون خاصة، من الدول الصديقة لهم وعلى رأسها الهند باعتبارها من الدول المؤسسة لحركة عدم الانحياز، أن تتخذ جانب التأييد للشعب الفلسطيني في انتفاضته ضد المحتل الإسرائيلي، نظراً إلى أن الفلسطينيين هم ضحية العدوان الإسرائيلي، لكن الحكومة الهندية اتخذت موقفاً محايداً أقرب إلى تأييد إسرائيل، ضاربة عرض الحائط بمشاعر الشعوب العربية التي فاجأها واستفزها هذا الموقف الهندي المساند لإسرائيل في عدوانها على الشعب الفلسطيني.

وفي أثناء زيارة شمعون بيرس لنيودلهي في آب/أغسطس 2000 ، التي هدف من ورائها إلى الحصول على دعم الهند لموقف إسرائيل في المفاوضات التي كانت جارية في

كامب ديفيد مع الفلسطينيين تحت إشراف كلينتون، ولاسيما إزاء قضية القدس، أعلنت الهند موقفها المؤيد لإسرائيل بجعل القدس عاصمتها الموحدة .كما بلّغ بيرس لمسؤولين الهنود خلال زيارته الهند في كانون الثاني/يناير 2002 ، عدم ارتياح بلده لمواقف الهند المتعاطفة مع لقضايا العربية(الجاسور، 2002).

ونظراً للتداعيات المباشرة وغير المباشرة للثورات العربية، بدأت الدوائر السياسية الروسية بالبحث عن استراتيجيات جديدة، وتفعل كل ما بوسعها بالوسائل الدبلوماسية للحفاظ على مصالح روسي.

ومنذ الثورات العربية يلاحظ فارق ملموس في السياسات الروسية إزاء الشرق الأوسط، ففي بداية الولاية الرئاسية للرئيس بوتين عام 2004 بلورت روسيا توجهاً جديداً يقوم على دور فاعل لها في المنطقة، من بوابة بناء عوامل ثقة متبادلة مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي عبر اللجنة الرباعية الدولية ، وعلاقات متوازنة مع الأطراف الإقليمية الرئيسية تركيا، إيران، إسرائيل ، بالتوازي مع استعادة دفء علاقاتها التقليدية مع البلدان العربية، والبحث عن نموذج مستقبلي للتعاون معها.

أما الموقف الروسي فقد كان متوافق مع الموقف الهندي في حل الصراع العربي الإسرائيلي وخاصة القضية الفلسطينية روسيا التي تملك علاقة جيدة مع إسرائيل والتي بدأت تحارب من قبل اللوبي الصهيوني من خلال الضغط عليها، وعلى عدم إعطاء دور لها في المنطقة، فإسرائيل هي التي ترفض دوما إعطاءها دور قيادي في حل الصراع العربي- الإسرائيلي، فالعرب هم الذين يحاولون إشراكها في قضاياهم، وروسيا التي تعد إحدى القواعد الأساسية في عملية الحل للقضية الفلسطينية وفي خارطة الطريق الرباعية. تحاول أن يكون دورها فاعل في الحلول لقضايا الشرق الأوسط بشكل عام وخاصة القضية الفلسطينية منها، والداعية لعقد مؤتمر سلام دولي في موسكو وحتى اليوم لم يكتب لها النجاح في فرضه.

بوتين "من خلال الإستراتيجية الجديدة التي اعتمدتها صقور الكريملين بالتوسع مجددا نحو العالميين العربي والإسلامي وساهمت زيارة الرئيس فلاديمير بوتين للشرق الأوسط في شهر أبريل من سنة 2005 في تكبير سمعة روسيا في المنطقة

وفي العالم والأكثر أهمية هو أن روسيا تستطيع ان تساهم في رعاية مصالح الشعوب العربية على الصعيد الدولي وفي الحيلولة دون تهميش المصالح العربية

وتعد الرؤية العربية للدور الروسي في المنطقة العربية عن فشل السياسة الخارجية الروسية، وعن شرخ كبير في علاقة الشعوب مع المواقف التاريخية للاتحاد السوفييتي السابق الذي حملت تراثه روسيا. ويبدو أن المواقف الروسية ما زالت تستند إلى إرث مرحلة الحرب الباردة، وما يتمخض عنها من ردة فعل ضد المواقف الأوروبية والأطلسية، إلى جانب التخوف مما يمكن أن تقدمه التغييرات الجارية في بعض البلدان العربية من مساحات نفوذ للغرب الأوروبي والأطلسي. لكن ذلك لا يبرر تجاهل مطالب الثورات والانتفاضات بالحرية والكرامة والديمقراطية، وتحسين الأوضاع والأحوال المعيشية للشعوب العربية(كوش، 2011).

إنَّ إدراك خلفيات المواقف الروسية من الثورات العربية يتوقف على فهم مخاوف روسيا، التي تنعكس في علاقاتها مع القوى الدولية والإقليمية المؤثرة، فالمخاوف الروسية تبدأ من مجريات الأحداث في سوريا والعراق وليبيا واليمن والبحرين، لتصل إلى العمق الإستراتيجي الروسي. ولا يغيب عن الحسابات الإستراتيجية الروسية أن تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي من شأنه إرساء نسق علاقات إقليمية مستقرة. كما إن تخوّف روسيا من أن يؤدي المدّ الثوريّ العربيّ إلى عودة الأصوليّة الإسلاميّة إلى الأراضي الروسيّة بعد انتهاء حقبة الحرب الشّيشانيّة-الروسيّة؛ هذا، فضلًا عن تشابكات العلاقات الرّوسيّة-الإسرائيليّ

كما أن "مجلس الأعمال العربي الروسي" عقد اجتماعه المشترك التاسع في موسكو، خلال الفترة 9-7 حزيران/يونيو2010، وأنه جرى التشديد على ضرورة أن يبذل مجتمع الأعمال جهوداً لتطوير العلاقات التجارية والاستثمارية لأن العلاقات الحكومية وحدها غير كافية، كما جرى التشديد على ضرورة إقامة شراكة اقتصاديّة راسخة بين روسيا والدول العربية من خلال إنشاء المشروعات الإنتاجية المشتركة.

وبرزت زيارة بوتين لمقر جامعة الدول العربية، أثناء زيارته للمنطقة في أبريل 2005، والتي كانت لها دلالة خاصة حول أهمية العالم العربي لروسيا، ثم زيارة الرئيس الروسي ديمتري ميديفيديف للجامعة وخطابه بها في يونيو 2009،

وتأكيد موقف روسيا الداعم لوحدة الصف العربي وللعمل العربي المشترك (كوش،2011).

وازداد للتعاون الروسي- العربي في مجالات الطاقة النووية وتكنولوجيا الفضاء وتطوير البنية الصناعية العربية، وهو التعاون الذي بدأ بالفعل علي نطاق محدود لا يتفق مع احتياجات الدول العربية، ولا مع ما يمكن أن تقدمه روسيا من دعم تقني في هذا المجال. ومثال ذلك الاتفاق بين روسيا وليبيا في عام 1997 علي تطوير مركز الأبحاث النووية في تاجورا غرب طرابلس، وتوقيع اتفاقية خاصة بالاستخدام السلمي للطاقة النووية في مارس 2008 بين مصر وروسيا، وبين روسيا والأردن في مايو 2009 لإنشاء المفاعلين النوويين الصناعي والتجريبي في الأردن.

يضاف إلى هذا التعاون القائم بين روسيا وعدد من الدول العربية في مجال تكنولوجيا الفضاء، أهمها الجزائر والسعودية والمغرب، ويتضمن ذلك إطلاق أقمار صناعية للاتصالات والملاحة والاستشعار عن بعد بواسطة صواريخ روسية. وقد تم في هذا الإطار إطلاق القمر الصناعي الجزائري "ألسات-1" في نوفمبر 2002 ، وكذلك إطلاق سبعة أقمار صناعية سعودية بواسطة الصواريخ الروسية إلى مدار حول الأرض، وهناك اتفاق بين البلدين على مواصلة التعاون

مستقبل العلاقات الروسية الهندية:

بعد محاولة الإجابة عن سؤال الدراسة حول طبيعة العلاقات الروسية الهندية خلال الفترة (2000-2012م)، فيما يتعلق بالقضايا والمسائل التي شكلت محاور العلاقات. بينت الدراسة أن هناك الكثير من العوامل والمتغيرات التي أثرت في هي طبيعة العلاقات الروسية الهندية خلال الفترة (2000-2012م) وسوف تشهد هذه العلاقة المزيد من التعاون في ظل الرؤية المشتركة بين قيادة البلدين وحفاظاً على المصالح القومية المشتركة. كماأنَّ تغير المناخ السياسي أدى إلى إعادة ترتيب مصالحهما. وعلى الرغم من زيادة الهند بشكل كبير علاقاتها الدفاعية مع الولايات المتحدة، تهتم روسيا مرة أخرى بتوسيع دورها وتأثيرها عبر جنوب آسيا. ومن جهة أخرى فإن الهند قلقة من تقارب العلاقات الباكستانية الروسية والتأخر في وصول

بعض المعدات والتقنيات الدفاعية الروسية وفي ظل هذه الظروف فإن الهند وروسيا تعملان تجاه" إعادة التوازن في العلاقات "والتحرك قدما تجاه مزيد من الصفقات.

وشهدت العلاقات الروسية الهندية في يناير/كانون الثاني 2001م نقلة نوعية كبيرة، وذلك عندما وقعت روسيا والهند فيما عرف ب " صفقة القرن Deal of The Century " وبموجب هذه الصفقة، تحصل الهند من روسيا على حق إنتاج 140 مقاتلة متطورة من طراز (سوخوى) بقيمة 33 مليار دولار، جنباً إلى جنب مع حصول الهند على الحق الكامل في نقل التكنولوجيا القتالية، وهو ما سوف يساعد على أن تحقق تفوقاً استراتيجياً هاماً في المجال الجوي على باكستان وكانت هذه الصفقة تعكس تطوراً كبيراً في العلاقات الهندية الروسية.

حيث كانت روسيا قد رفضت إعطاء هذه المزايا للصين عندما أبرم الجانبان اتفاقاً مماثلاً لتزويد روسيا للصين بهذه المقاتلة، ولكن من دون حصول الصين على حق إنتاجها والواقع، أن دلالات هذه الصفقة تتجاوز مجرد حصول الهند على مقاتلة روسية متطورة، وإنما تمتد أيضا إلى تبلور محور أو تحالف هندي ــ روسي، وفى مواجهة محور بكين ــ إسلام أباد، وهو ما يمكن أن يخلق درجة متزايدة من الاستقطاب وسباق التسلح في تلك المنطقة(محمود، 2001) .

وشهد العام 2004 تطوراً نوعياً للعلاقات الروسية الهندية برز في أكثر من زيارة متبادلة للقيادات الروسية والهندية وصلت إلى مستوى رئيس الوزراء الهندي وزيارة بوتين في نهاية العام إلى دلهي. ولا تبتعد العلاقات الروسية - الهندية عن رغبة روسيا في بناء علاقات تساعدها على استعادة ما فقدته بعد نهاية الحرب الباردة.

كما تم توقيع عدداً من الاتفاقيات مجال الفضاء والتعاون العسكري- التقني بين روسيا والهند وذلك خلال زيارة رئيس الوزراء الهندي "مانموهان سينج" روسيا في كانون الأول عام 2005م وتشرين الثاني عام 2007 م .

كما سعت الهند لتعميق دورها وعلاقاتها الدولية بعد أن أسقطت من ذاكرتها مسيرة باندونغ وحلفاء عدم الانحياز والحياد الإيجابي، وذلك لحصد المزيد من المكاسب السياسية والاقتصادية على الصعيد الدولي، ولمواجهة الصين التي تمثل القوة الآسيوية الأولى المؤثرة في الساحة الدولية، واليابان القطب الاقتصادي الأوحد في آسيا، والذي ينافس

العملاق الأميركي عالمياً، على الرغم من كونه يدور في فلكه السياسي. وإذا لم تكن المواجهة مع الصين، فلتكن التحركات الهندية رامية إلى بلورة استراتيجيا هادئة تمهد الطريق لقرب ميلاد قطب جديد سيأخذ مكانه على الساحتين الدوليتين الاقتصادية والسياسية، ويفرض صدارة القارة عالمياً، فيصبح هو القرن الآسيوي الذي تقوده الصين وتسرع الهند الخطى وراءها للحاق بها، حيث دعمت روسيا الهند في احلال دور دولي لها باعتبارها دولة تمثل بعد سكاني كبير (عبدالنبي، 2009).

وهذا يتضح بأن العلاقات الروسية الهندية تسير نحو التقدم عبر عقد العديد من الاتفاقيات التي تعزز هذه العلاقات في كافة المجالات منذ ولادة روسيا الاتحادية، وقد وصلت هذه العلاقات إلى أهمية كبرى لدى الطرفين خاصة في حفظ البعد الأمني القومي لكلا البلدين، ولا تزال هذه العلاقة قائمة على الاحترام المتبادل بين الدولتين ووضح السياسيات المشتركة بين الطرفين.

ويمكن القول إن مستقبل العلاقات الهندية-الروسية في ازدهار، فرغم المخاوف الروسية من التقارب الهندي-الأميركي المتزايد، ومن المخاوف الهندية اتجاه زيادة علاقات روسيا باكستان فإن روسيا الاتحادية تنظر إلى الهند باعتبارها مكسبا إستراتيجيا شديد الأهمية في ظل سعي موسكو إلى إعادة ترتيب علاقاتها وتحالفاتها الإقليمية والدولية لاسيما بعد أن وقعت روسيا مع الهند في كانون الثاني من العام 2001 اتفاقية العصر والتي برهنت للهند بأن روسيا مهتمة بتطوير هذه العلاقات على المدى البعيد.

وبالرجوع إلى الأدب النظري يتبين لنا أن العلاقات الروسية الهندية سوف مزيداً من تطوراً لاسيما في ظل اعتماد الهند على التقنية الروسية في تطوير كافة قطاعاتها وخاصة العسكرية منها.

2.5 التطورات الاخيره في العلاقات الروسية الهندية:

من خلال الرجوع للأدب النظري للعلاقات الروسية الهندية نستنتج بأن هذه العلاقات لعبت دوراً هاماً في السياسية الدولية بسبب البعد الإقليمي الذي تلعبه الدولتين ويتبين لنا بأن لهذه العلاقات سوف تكون الركيزة الأساسية في تطورها في المستقبل ويتضح هذا التطور من خلال ما يلي:

أولاً : إن مستقبل العلاقات الروسية - الهندية في ازدهار وانتعاش وتجدد مستمر، فرغم المخاوف الروسية من التقارب الهندي- الأميركي، فإن روسيا الاتحادية تنظر إلى الهند باعتبارها مكسباً إستراتيجياً شديد الأهمية في ظل سعي موسكو إلى إعادة ترتيب علاقاتها وتحالفاتها الإقليمية والدولية.

ثانياً: إن الهند لا تزال تعتمد على روسيا في الحصول على المعدات وقطع الغيار العسكرية، وبخاصة أن نحو 70% من المعدات العسكرية الهندية مصدرها الاتحاد السوفيتي السابق. بالإضافة إلى أنه من غير المحتمل من وجهة نظر الهند أن يكون هناك شبه علاقة تحالف بين روسيا والصين كما كان الأمر خلال البدايات الأولى للحرب الباردة.

ثالثاً: تشكل صادرات الهند كقدراتها التكنولوجية، وخاصة في مجال التكنولوجيا والكومبيوترات والبرمجة إلى روسيا أحد أهم مجالات التعاون الاقتصادي، وسبب في تعمق التعاون الاستراتيجي بين البلدين، احتل التنسيق في مجال السياسة الخارجية الإقليمية والدولية حيزاً هاماً في العلاقات الثنائية الروسية- الهندية، وازداد أهمية في ظل التطورات التي يشهدها العالم.

رابعاً: تعمل روسيا والهند على تكثيف جهودهما الراميـــة إلى تعزيز السلم والأمن الدوليين، ونزع السلاح العام والكامل، وبذل جهود منتظمة وتدريجية لخفض الأسلحة النووية عالمياً، التخلص من تلك الأسلحة، وعدم الانتشار النووي، وتسوية المنازعات بالطرق السلمية.

خامساً: دعم روسيا لترشيح الهند لعضوية دائمة في مجلس الأمن الدولي، كما تؤيد روسيا حصول الهند على عضوية كاملة في مجموعة موردي المواد النووية.

سادساً: وجدت الهند أنَّ علاقتها مع روسيا كانت ثمرة جهود مشتركة في تطوير التعاون في نحو الفضاء وفي مجال الطاقة النووية.

وإشارة إلى ما ذكر يتضح بأن روسيا مهتمة بزيادة التعاون مع الهند لعدة أسباب من أهمها:

1. تكمن أهمية الهند بالنسبة لروسيا، في كونها دولة لا يمكن تجاهل حجمها في آسيا، سواء من حيث المساحة وعدد السكان، أو الاقتصاد ونموه، أو القوة العسكرية

باعتبارها واحداً من أهم وأكبر اللاعبين الجيوستراتيجيين في منطقة آسيا. وبناء علاقات مميزة مع الهند يعني بالنسبة لروسيا، كحد أدنى، الحفاظ على الاستقرار في تلك الأجزاء من آسيا، وعدم السماح للولايات المتحدة بالتفرد في تلك المنطقة

2. أن روسيا تعمل على توسيع العلاقات الثنائية مع الهند لتشمل المجالات كافة. فالهند ثاني أكبر مستورد للأسلحة من روسيا، والأمر لم يتوقف عند ذلك، إذ سمحت القيادة الروسية للشركات الهندية بوضع استثمارات قيمتها نحو مليار دولار في مشروع (سخالين-1) النفطي أقصى شرق روسيا، ويجري الإعداد لاستثمارات هندية جديدة في مشروع (سخالين-3)، فضلا عن الاتفاق مع القيادة الهندية على بناء أربعة مفاعلات نووية، إلى جانب اتفاق للعمل معاً على بناء جيل خامس من الطائرات المقاتلة، وغيرها من مشروعات على قائمة مجالات التعاون العسكري بين الهند وروسيا الاتحادية
3. تعد الهند واحدة من أكبر المستهلكين للطاقة بكل أشكالها. من هنا تتجلى أهمية العقود النفطية الهندية مع روسيا، وكذلك الأمر بالنسبة لاتفاقية بناء المحطات النووية الروسية في الهند لأغراض مدنية
4. يعد التعاون العسكري التقني أحد العناصر الأساسية في علاقات روسيا والهند، ويهدف إلى تأمين القدرة الدفاعية للهند وسوق في بيع المعدات العسكرية الروسية.

الخاتمة:

من خلال بيان العلاقة بين روسيا والهند يتضح لنا أن هذه العلاقات قامت على الرؤية المشترك في مختلف القضايا التي تبنتها في مختلف القضايا الدولية وقد لعبت دوراً هاماً، حيث بدأت هذه العلاقات منذ عهد الاتحاد السوفيتي سابقاً وكانت علاقات مستقرة ومتفقة مع القضايا الإقليمية والدولية وحافظت كل دوله على وحدة البلدين وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وزادت مع مرور الوقت عبر توقيع العديد من الاتفاقيات التي تخدم البلدين في مختلف المجالات حيث وجدت الهند ان روسيا الاتحادية أصبحت دولة ذات نفوذ دولي واسع وسوق باعث نحو التقدم في مختلف المجالات. فقد كان التوقيع على إعلان المشاركة الإستراتيجية بين الهند وروسيا الذي

وصف بأنه على الرغم من أن التقارب بين الهند وروسيا يعتبر من ثوابت العلاقات الدولية في المنطقة.

وقد أخذت الدولتين منذ ظهور روسيا الاتحادية إلى تبادل الآراء وزيادة تبادل الزيارات الرسمية من مختلف المستويات. وعلى صعيد العلاقات الدولية فقد تبنت مواقف مشتركة خاصة مع القضايا الدولية لاسيما القضية الفلسطينية التي أرادت الدولتين في تقرر مصير الشعب الفلسطيني والتعاطف معه.والتشجيع على إيجاد الحل عبر الحوار السياسي وبالطرق السلمية عبر المفاوضات المباشرة.

وأخيراً فإن من خلال تحليل العلاقات بين روسيا والهند كانت مرتكزاً أساسياً في استقرار المنطقة ونقطة مهمة في التعاون المشترك فيما بينهما و ذالك يدل على النتائج التي أسفرت عنها هذا التعاون والذي اتسم أساساً بالتركيز على الطابع المستقبلي البعيد المدى للتعاون القائم بين البلدين .

ومن الواضح إن السياسة الخارجية تتوزع ما بين من يدركها بدلالة الخطـــة أو بمعنى يقترب منها وما بين من يفهمها سلوكيا، أي بمعنى الفعل وما شابه ذلك هكـــذا يمكن القول أن السياسة الخارجية تمثل الخطة التي ترسم التوجهات الخارجية للوحـــدة الدولية والتي تصب عملياً من خلال السلوك الخارجي لتحقيـــق الأمـــن فـــي البيئـــة الدولية. السلوك الخارجي إلية وحدة دولية تحكمه ثالثة أبعاد أساسية هي، البعد ألهدفي والبعد الخارجي والبعد ألتأثيري، وهو ما يميز الحدث في السياسة الخارجيـــة عـــن الحدث في السياسة الداخلية، برغم صعوبة الفصل بين السياستين من الناحية العمليـــة وذلك لوجود ارتباط وثيق بينهما فرضته التطورات التـــي حـــدثت علـــى المجتمـــع الدولي،فضلا عن أن كل من السياستين الداخلية والخارجية هو نتاج لعمليـــة صـــنع القرار في الوحدة الدولية، والذي يملك القرار الداخلي سواء أكان فرداً أم جماعة يملك ايضاً صنع القرار الخارجي، ولكن هذا الرتباط أو عدم إمكانية الفصل بين الـــسياسة الداخلية والسياسة الخارجية يجب أن ينظر إليه في الدائرة العملية، أما مـــن الناحيـــة النظرية فان السياسة الخارجية كظاهرة لها بعد مفاهيمي يميزها من الناحية التحليليـــة عن باقي الظواهر وجلة العلوم السياسية عدد خاص بالذكرى الخمسين لتدريس العلوم السياسية في العراق العددان83-83- ص106-122

المراجع

أ. المراجع العربية:

البدراوي، مغازي(2007). **روسيا عملاق الاقتصاد جديد**، صحيفة الوقت البحرينية، العدد 208، 16 ايلول.

بيروكوفيتش، جورج(2003) هل الهند قوة كبرى ؟، ترجمة فرح الترهوني، **مجلة الثقافة العالمية**. العدد(127) ص 12.

توفيق، سعد حقي (2000). **مبادئ العلاقات الدولية**. عمان: دار وائل.

الجاسور، ناظم عبد الواحد(2002)." العلاقات الهندية – الإسرائيلية وانعكاساتها علــى الأمن القومي العربي، **مجلة المستقبل العربي**. (275) كانون الثاني، ص111-132

الجبور، بشار(2008)، **الدور الروسي في النظام العالمي الجديد 2000-2006م**، (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الأردنية، عمان.

حتي، ناصف يوسف (1985). **النظرية في العلاقات الدولية**. بيروت: دار الكتاب العربي.

خلف، محمود (1997). **مدخل إلى علم العلاقات الدولية**، عمان: دار زهران للنشر.

الدباينة، تراث(**2002**) **السياسة الخارجية الروسية اتجاه الوطن العربي بعد انتهاء الحرب الباردة 1991-2001م**، (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الأردنية، عمان.

دورتي، جيمس (1985). **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**. ترجمة وليد عبد الحي، شركة كاظمة للنشر والتوزيع.

دياب، أحمد(2001). زيارة بوتين للهند: الأبعاد والدلالات. **مجلة السياسة الدولية**. العدد (143).ص30

سرينغاس، تولاسي(2004). **سيرة العولمة الثقافية الهندية**. انظر: التنوع الثقافي في العالم المعاصر، صامويل هنتغتون، فاضل جتكر"ترجمة الرياض: مكتبة العبيكان.

سليم، محمد السيد(2007) التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية، **مجلة السياسة الدولية**. العدد (170).**ص56**

شلهوب، فكتور(2007). بعد الصحوة الروسية: مدخل سياسة موسكو الخارجية في الشرق الأوسط، **مجلة آراء حول الخليج**، العدد 38، نيسان.**ص12**

الشيخ، نورهان(2006). **روسيا والعالم الإسلامي: بين خبرات الماضي وآفاق المستقبل**، دار الكتاب الجامعي، القاهرة.

عابدين، صدقي(2007)، السياسة الروسية في آسيا: الأهداف والتحديات، **مجلة السياسة الدولية**. العدد (170).

عباس، أحمد (1996)، **العلاقات الدولية: أصولها وقضاياها المعاصرة**، مكتبة عين شمس، القاهرة.

عبد الحميد، عاطف معتمد، (2009). **العلاقات العربية الروسية في ظل التحولات الدولية**. ورقة عمل في: ملتقى العلاقات العربية الروسية، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة .

عبد الحي، وليد وآخرون،(2002). **آفاق التحولات الدولية المعاصرة**، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.

عبد المنعم فارس (2005) الهند وقضايا العربية، **مجلة شؤون عربية**، (123).ص23

عبد النبي، أمين شعبان (2009). إسرائيل والهند : توسيع نطاق الأمن القومي الإسرائيلي. **مجلة الدراسات الفلسطينية**، 20 (79)، ص 61-84.

عبد الواحد، طه،(2011)، روسيا الديمغرافية جغرافيا مهددة بفقدان قاطنيها، **صحيفة سورية الغد الالكترونية** ، بتاريخ 10-4-2011.

العقابي. علي عودة (1996). **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والتاريخ والنظريات**. ليبيا: الدار الجماهيرية.

قسطنطين عازي، وميخائيل زيغار(2010)، **الاتحاد الأوروبي شريك روسيا الاستراتيجي الجديد**، صحيفة الحياة، الأربعاء، 26-05-2010.

كاطو، عبد المنعم سعيد(2007). الاتجاهات الراهنة لتطور القوة العسكرية الروسية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (42).**ص20**

كوش، عمر (2011). **تساؤلات عدة حول الموقف الروسي من ثورات الربيع العربي** الجمعة 11 شوال 1432 هــ. الموافق 09 سبتمبر العدد 6542.

المحسن، عبد الكريم(2011)، **العلاقات الروسية – الهندية التاريخ والأفاق المستقبل**، متوفر عبر الموقع الالكتروني تاريخ الرجوع 22/كانون أول 2012: http://www.almohsun.com/index.php?aa=news&id22=39

محمود، أحمد إبراهيم (2001). **الهند: من أكبر مستعمرة إلى أكبر ديمقراطية: القدرات الوطنية والعلاقات الإقليمية**، متاح على الموقع الالكتروني تاريخ الرجوع 1 كانون الثاني 2013 http://digital.ahram.org.eg

المرهون، عبدالجليل(2010) المسار الراهن للعلاقات الروسية الهندية، **جريدة الرياض**، العدد 15523 ، 24-ديسمبر.

مقلد، إسماعيل صبري، (1987). **نظريات السياسة الدولية**: دراسة تحليلية مقارنة، دار السلاسل.

أبو ناصر، عدنان (2012). الدور الروسي والواقع الجديد في العلاقات الدولية، **مجلة الوحدة الإسلامية**، 123، 4-ص 12.

المراجع الانجليزية

Chenoy, K. & Chenoy M., (2007). India's Foreign Policy Shifts and the Calculus of Power", **Economic and Political Weekly**. 42 (35). 3547-3554.

Scott, D (2009). 'India's "Extended Neighbourhood" Concept:

Tsan, K. (2012). Re-Energizing the Indian-Russian Relationship: Opportunities and Challenges for the 21st Century. **Jindal Journal of International Affairs**. 2(1). 141-184.

المعلومات الشخصية:

الاسم: سيف جبر اللصاصمه

الكلية: العلوم الاجتماعية

التخصص: علاقات د\ولية

الدرجة العلمية: ماجستير

السنة: 2013

البريد الالكتروني: thelove906@yahoo.com